

# الإبانة عما أُشكل من حديث الولاية

# عرض ونقد


الدكتور/

**أحمد زايد مبروك أحمد**

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بنين

جامعة الأزهر بالقاهرة




**الإبانة عما أشكل من حديث الولاية "عرض ونقد"**

**أحمد زايد مبروك أحمد. تخصص الحديث وعلومه–قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية بنين ، جامعة الأزهر، مصر.**

**البريد الإلكتروني: drahmadmabrouk@gmail.com**

**الملخص:**

**المقدمة: أجمعت الأمة على صحة ما في صحيح البخاري وتلقته بالقبول إلا أن الحافظ الذهبي ردّ حديث الولي " مَن عادى لي وليًا..." بناءً على ضعف أحد رواته وتفرده وتشيعه وهو خالد بن مخلد القطواني وعلل أخرى في الحديث، فقمت بالدفاع عن ذلك مستعينًا بالله تعالى وجامعًا لمتابعات الحديث وشواهده ومستشهدًا بكلام الحافظ ابن حجر في الدفاع عن الحديث مع ما فتح الله به عليّ من بيان منهج الإمام البخاري في إيراده لأحاديث مَن تُكلم فيهم وزوال جميع العلل التي ضعّف الحافظ الذهبي الحديث بها.**

**الهدف: جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على العلل التي ضعّف الذهبي بها الحديث مع بيان الرد علي هذه العلل موضحًا أن القول مع صاحب الصحيح في حديث الولي. وقد تكوَّن البحث من مقدمةٍ، وثلاثة فصول. الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي ولكتابه ميزان الاعتدال الذي ضعّف فيه حديث الولاية، والفصل الثاني: تخريج حديث الولاية ودراسة إسناده ومتابعاته شواهده والحكم عليه، والفصل الثالث: العلل التي ضعّف الذهبي الحديث بها والجواب عنها، وخاتمةٍ وفهرس لأهم المصادر والمراجع.**

**المنهج: اتبعتُ في هذا البحث المنهج التحليلي.**

**النتائج: صحة الحديث وأن القول مع الإمام البخاري وأن خالد بن مخلد القطواني لم يرو عنه البخاري إلا في حديثه عن سليمان بن بلال فهو يوثق فيه دون غيره مما يفهم منه أن البخاري استعمل التعديل المقيد في رواة الصحيح، ومن ثم فلا يصلح الاحتجاج برواة الصحيح خارج الصحيح إلا بعد معرفة منهج**

**البخاري في إيراده لأحاديث الرواة الذين تُكلم فيهم، وأن البخاري يترخص في أحاديث الرقاق ما لا يترخص في أحاديث العقائد والأحكام، فقد أخرج حديث الولي في كتاب الرقاق ولم يخرجه في كتاب التوحيد رغم إثبات بعض صفات الذات الإلهية فيه.**

**التوصيات: العناية بالأحاديث التي انتقدت على الصحيحين ودراستها حديثًا حديثًا دراسة مستفيضة حتى يطمئن الباحثين إلى أن الأحاديث المنتقدة على الصحيحين أو أحدهما كان لها حامل لإيرادها والاحتجاج بها عند الشيخين، وهذا الحامل لا نعرفه إلا بعد الدراسة المستفيضة لكل حديث على حدة.**

**الكلمات المفتاحية: الإبانة، أشكل، حديث، الولاية، عرض، نقد.**

# Showing what I form from the state's talk "presentation and criticism"

**Ahmed Zayed, congratulations Ahmed .**
Department of Islamic Studies, Hadith and its Sciences, Faculty of Education for Boys, Al-Azhar University, Egypt.
Email: drahmadmabrouk@azhar.edu.eg

**Abstract :**
Introduction: The nation unanimously agreed on the validity of what is in Sahih al-Bukhari and received it with acceptance, but the golden Hafiz responded to the hadith of the guardian "from ordinary to me and Leah" based on the weakness of one of his narrators and his uniqueness and Shiism, which is Khalid bin Mukhled al-Qatwani and other ills in the hadith, so I defended it with the help of God Almighty and a collector of follow-ups of the hadith and its evidence and citing the words of Al-Hafiz Ibn Hajar in defending the hadith with what God opened by Ali from the statement of the approach of Imam Al-Bukhari in his reference to the hadiths of those who spoke to them And the disappearance of all the ills that the modern golden hafiz weakened .
Objective: This study came to shed light on the ills that weakened the golden hadith with a statement of response to these ills, explaining that the saying with the correct owner in the hadith of the guardian .
The research may consist of an introduction, and three chapters. Chapter One: A brief translation of Al-Hafiz Al-Dhahabi and his book The Balance of Moderation, in which the hadith of the state was weakened, and the second chapter: The graduation of the hadith of the state and the study of its isnaad and follow-ups, its evidence and judgment, and the third chapter: The ills that Al-

Dhahabi weakened talking about and answering them, and a conclusion and an index of the most important sources and references .

Methodology: In this research, I followed the analytical method.

Results: The authenticity of the hadith and that the statement with Imam al-Bukhari and that Khalid bin Mukhlad al-Qatwani was not narrated by al-Bukhari except in his hadith about Suleiman bin Bilal, he trusts him without others, which is understood from him that al-Bukhari used the restricted amendment in the narrators of the Sahih, and therefore it is not valid to protest with the narrators of the Sahih outside the Sahih only after

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن حديث الوليّ "مَن عادى لي وليًّا فقد آذانته بالحرب"– حديث جليل، فهو أشرف حديث في أوصاف الأولياء وفضلهم ومقاماتهم وعاقبة معاداتهم ، ومن الأحاديث القدسية المشهورة الصحيحة المعروفة لدى أهل العلم وعوام المسلمين، ويوضح ماهية الولي، والفوائد التي يمنحها الله له في الدنيا مع ما يدخره له في الأخرة وبيان منزلته عند ربه، وأنّ من عاداه فقد عادى الله ورسوله–ﷺ–، وأنه حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه، ومعلوم أن الأمة تلقت صحيح البخاري بالقبول وأجمعت الأمة على صحة ما فيه، لكنّ الحافظ الذهبي ردَّ هذا الحديث لتفرد خالد بن مخلد القطواني بالحديث مع اتهامه بالتشيع والنكارة وعلل أخرى تتضح في ثنايا البحث، فحاولت قدر الطاقة الدفاع عن هذا الحديث لكونه في أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، واستعنت بالله تعالى في زوال علل الضعف عن خالد بن مخلد القطواني وسائر العلل التي ذكرها الحافظ الذهبي مع الإتيان بمتابعات وشواهد للحديث، وتوجيه كلام الحافظ الذهبي مبرزًا في ذلك عقيدته، وموضحًا لمنهج الإمام البخاري في صحيحه عند إيراده لأحاديث رواة تُكلم فيهم بالضعف، ومسترشدًا بكلام الحافظ ابن حجر في هدي الساري في الدفاع عن هذا الحديث، مع ما فتح الله به عليّ من إيراد الإمام البخاري

للحديث في كتاب الرقاق لا في كتاب التوحيد أو كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة مما يُفهم من صنيعه – رحمه الله تعالى- أنّ أحاديث الرقاق والترغيب والترهيب يترخص فيها ما لا يترخص في غيرها، إضافة إلى أمور أخرى ذكرتها في ثنايا البحث، وأسميت عملي هذا " الإبانة عما أُشكل من حديث الولاية عرض ونقد".

## خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

المقدمة وتشتمل علي:

١- أهمية الموضوع.

٢- أسباب اختيار الموضوع.

٣- الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

٤- الجديد عما في الدراسات السابقة.

٥- منهجي في هذا البحث.

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي ولكتاب ميزان الاعتدال الذي ضعّف فيه حديث الولاية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته ومولده.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: عقيدته.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة لكتاب ميزان الاعتدال وبيان منهج الذهبي فيه. وفيه عدة مطالب:



المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: الباعث للذهبي على تأليف الميزان.

المطلب الثالث: موضوع الميزان.

المطلب الرابع: منهج الذهبي في الميزان.

المطلب الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

الفصل الثاني: تخريج حديث " مَن عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب" ودراسة إسناده والحكم عليه، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تخريج الحديث ومتابعاته.

المبحث الثاني: دراسة إسناد الحديث والحكم عليه.

المبحث الثالث: شواهد الحديث والحكم عليها.

المبحث الرابع: الحكم النهائي على الحديث.

الفصل الثالث: العلل التي ضعف الذهبي بها الحديث والجواب عنها، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: العلل التي ضعف الذهبي بها الحديث.

المبحث الثاني: الجواب عن العلل التي ضعف الذهبي بها الحديث.

المبحث الثالث: الباعث للإمام البخاري على تخريج الحديث.

المبحث الرابع: الحامل للإمام الذهبي على تضعيف الحديث.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.



**وفيما يلي التفصيل:**

**المقدمة وتشتمل علي:**

**١- أهمية الموضوع.**

تظهر أهمية الموضوع في الآتي:

أ- مكانة أحاديث صحيح البخاري وهيبته في نفوس المسلمين.

ب- أن حديث الولي هو أشرف وأفضل حديث في بيان منزلة أولياء الله الصالحين، وأن من عاداهم عادى الله ورسوله-ﷺ- واستحق العقوبة من الله تعالى.

**٢- أسباب اختيار الموضوع.**

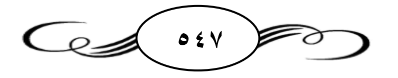
يرجع اختياري لهذا الموضوع لعدة أمور من أهمها ما يلي:

أ- الذب والدفاع عن أحاديث صحيح البخاري، لأنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم بالإجماع.

ب- النظر في تعقبات أئمة الحديث بعضهم على بعض والمقارنة بينها وبيان الراجح منها مما يبرز في نفس الباحث الموضوعية في الطرح واكتساب المهارات العلمية والتربية والاحترام بين العلماء.

ج- بيان أن بعض أئمة الجرح والتعديل ربما جرحوا الراوي ولم يقبلوا حديثه لاختلاف في المنهج العلمي أو المذهب العقدي كما سيتضح من خلال عرض هذا البحث.

د- غفلة كثير من الباحثين عن منهج الإمام البخاري في إيراده لأحاديث الضعفاء.



**٣- الدراسات السابقة في هذا الموضوع.**

لم أقف إلا على دراسة واحدة للشوكاني تحت عنوان "قطر الولي على حديث الولي" تكلم عن شرح الحديث ووضح أن الشُراح لم يوفوا هذا الحديث حقه فأفرد له هذا المصنف، واستفاض فيه من ذكر كرامات الصحابة والتابعين وتابعيهم، ووضح أن المعيار الذي يعرف به الولي أن تكون أعماله وأقواله موافقة للكتاب والسنة، ولم يتعقب الحافظ الذهبي في رده للحديث، فكلامه كله حول شرح متن الحديث.

فقد قال الشوكاني في المقدمة: " فَإِنَّهُ لما كَانَ حَدِيث: (من عَادى لي وليا) قد اشْتَمَل على فَوَائِد كَثِيرَة النَّفْع، جليلة الْقدر لمن فهمها حق فهمها، وتدبرها كَمَا يَنْبَغِي، أَحْبَبْت أَن أفرد هَذَا الحَدِيث الْجَلِيل بمؤلف مُسْتَقل، أنشر من فَوَائده مَا تبلغ إِلَيْهِ الطَّاقَة ويصل إِلَيْهِ الْفَهم، وَمَا أحقه بِأَن يفرد بالتأليف، فَإِنَّهُ قد اشْتَمَل على كَلِمَات كلهَا دُرَر، الْوَاحِدَة مِنْهَا تحتهَا من الْفَوَائِد، مَا ستقف على الْبَعْض مِنْهُ. وَكَيف لَا يكون كَذَلِك وَقد حَكَاهُ عَن الرب سُبْحَانَهُ من أُوتِيَ جَوَامِع الْكَلم، وَمن هُوَ أفْصح من نطق بالضاد، وَخير الْعَالم بأسره، وَأجل خلق الله، وَسيد ولد آدم [صلى الله عَلَيْهِ وَسلم] ؟ وَلم يسْتَوْف شرَّاح الحَدِيث رَحِمهم الله مَا يسْتَحقّهُ هَذَا الحَدِيث من الشَّرْح. فَإِن ابْن حجر رَحمَه الله لم يشرحه فِي فتح الْبَارِي إِلَّا بِنَحْوِ ثَلَاث ورق مَعَ أَن شَرحه أكمل شرح البُخَارِيّ، وأكثرها تَحْقِيقا، وأعمها نفعا. وَلَا حَاجَة لنا فِي الْكَلَام على

رجال إِسْنَاده، فقد أجمع أهل هَذَا الشَّأْن أَن أَحَادِيث الصَّحِيحَيْنِ، أَو أَحدهمَا كلهَا من الْمَعْلُوم صدقه المتلقي بِالْقبُولِ الْمجمع على ثُبُوته"([1]).

**٤- الجديد عما في الدراسات السابقة.**

أستعرض كلام الحافظ الذهبي من كتابه ميزان الاعتدال الذي انتقد فيه الحديث ولم يقبله، وأتعقبه من خلال تخريج الحديث وبيان متابعاته وشواهده والحكم عليه، وزوال العلل التي ضعّف بها الحديث وهي تفرد خالد بن مخلد القطواني بالحديث مع تشيعه واتهامه بالنكارة وعلل أخرى.

**٥- منهجي في هذا البحث.**

استخدمت في هذا البحث المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل البيانات ودراسة كافة الإشكاليات العلمية لإيجاد أفضل الحلول لهذه الإشكاليات.

**الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي ولكتاب ميزان الاعتدال الذي ضعّف فيه حديث الولاية، وفيه مبحثان:**

**المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي، وفيه عدة مطالب:**

**المطلب الأول: اسمهُ ونسبُهُ ولقبهُ وكنيتهُ ونسبته ومولده.**

مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان بن قايماز ، أبو محمد شمس الدّين الذَّهَبِيّ([2])

---

**١ - قطر الولي على حديث الولي = ولاية الله والطريق إليها (ص: ٢١٧)**

**٢ - الذهبي: بفتح الذال المعجمة والهاء وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى الذهب وهو تخليصه من النار وإخراج الغش منه، والذهبي نسبة إلى والده، فإنه كان يعمل بالذهب وكان يساعد والده في ذلك، وَبَرَعَ فِي دَقِّ الذَّهَبِ، وَحَصَّلَ مِنْهُ، مَا أَعْتَقَ مِنْهُ خَمْسَ رِقَّابٍ: توضيح المشتبه (٤/ ٤٧)، الإكمال لابن ماكولا (٣/ ٣٩٦).**



الدمشقي الشافعي ، وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة([1]). وولد عام (٦٧٣ هـ - ١٢٧٤ م)([2]).

**المطلب الثاني: شيوخهُ.**

تتلمذ الحافظ الذهبي على كثير من مشايخه - منهم ابن تيمية الذي أكثر من مدحه وتأثر به كثيرًا([3])- لدرجة أنه جمعهم في كتاب ، وسماه معجم الشيوخ الكبير ، وهو مطبوع ، طبعته مكتبة الصديق بمدينة الطائف بالسعودية ، وصل عدد مشايخه ألف وثلاثمائة شيخ ، وقال السبكي: أجاز لَهُ أَبُو زَكَرِيَّا بن الصَّيْرَفِي..... وَفِي شُيُوخه كَثْرَة فَلَا نطيل بتعدادهم([4]).

**المطلب الثالث: تلاميذهُ.**

تتلمذ على يد الحافظ الذهبي الكثير من العلماء الحفاظ المشهود لهم بالفضل ، وانتفعوا به ، ولا سيما ولده عبد الرحمن الذي كُني بأبي هريرة، وكذا أحفاده، وصلاح الدين الصفدي، وتاج الدين السبكي، والبرزالي، والعلائي، وابن كثير، وابن رافع السلامي، والحسيني، وغيرهم([5]).

---

١ - أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين الصفدي (٤/ ٢٨٨)، نكث الهميان في نكت العميان ص: ٢٢٨).

٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٦١))، الوافي بالوفيات (٢/ ١١٦)، فوات الوفيات (٣/ ٣١٧).

٣ - قال الحافظ الذهبي في ترجمة شيخه ابن تيمية: " أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية
شيخنا الإمام تقي الدين أبو العباس الحراني. فريد العصر علما ومعرفة وذكاء وحفظا حتى قال: " ولم يخلف بعده مثله في العلم، ولا من يقاربه". معجم الشيوخ الكبير للذهبي (١/ ٥٦).

٤ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠١) وما بعدها.

٥ - إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٥٣٦)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ١٣١).



**المطلب الرابع: عقيدتهُ.**

لقد تأثر الحافظ الذهبي بشيخه ابن تيمية تأثرًا كبيرًا فكانت عقيدته عقيدة السلف في عدم التأويل بل التفويض في كل شيء، ملتزمًا بهذه العقيدة ، منافحًا عنها ، داعيًا إليها ، ذابًّا عن شيوخها ، وقد صنف فيها عدة مصنفات مطبوعة ومتداولة، منها ما يلي: "كتاب العلو، وكتاب العرش، وكتاب الأربعين في صفات رب العالمين، ورسالة التمسك بالسنن والتحذير من البدع، ومؤلفات أخرى له – رحمه الله تعالى– كسير أعلام النبلاء، وغيرها.

ولنأخذ نماذجًا من مؤلفات الحافظ الذهبي التي توضح عقيدته كالتالي:

١– قال: " فإننا على أصل صَحِيح وَعقد متين من أَن الله تقدس اسمه لَا مثل لَهُ، وَأَن إيمَاننَا بِمَا ثَبت من نعوته كإيماننا بِذَاتِهِ المقدسة، إِذْ الصِّفَات تَابِعَة للموصوف، فنعقل وجود الْبَارِي ونميز ذَاته المقدسة عَن الْأَشْبَاه من غير أَن نتعقل الْمَاهِيّة، فَكَذَلِك القَوْل فِي صِفَاته نؤمن بهَا، ونعقل وجودهَا ونعلمها فِي الْجُمْلَة من غير أَن نتعقلها أَو نشبهها أَو نكيفها أَو نمثلها بِصِفَات خلقه. تَعَالَى الله عَن ذَلِك علوًا كَبِيرًا "([١]).

٢– وقال: " فإني أكتب إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب أربعين حديثا في صفات الله عز وجل وأورد فيها بعض ما نقل عن السلف من القول فيها،

---

١ – **العلو للعلي الغفار (ص: ١٣).**



والله الموفق لما يحبه ويرضاه. ولا حول ولا قوة إلا بالله..."إلى أن قال([1]):
" في ح رقم ١٦١ - ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: " لا تزال جهنم يلقى فيها، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يأتيها رب العالمين، فيضع قدمه فيها فيزوي بعضها على بعض تقول: قد قد أو تقول: قط قط بعزتك وكرمك "([2]).

فهذا باب واسع في المجيء والإتيان الوارد في الكتاب والسنة وأقوال السلف في حق القيوم الدائم الذي لا يحول ولا يزول، نؤمن به، وبما ورد من نعوته، ونقف من حيث وقف القوم، ونسأل الله تعالى أن يثبت في قلوبنا الإيمان به وبأسمائه وصفاته "([3]).

٣- ثم قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير﴾([4]).

"ح ١٦٢ - اعلم أن الله تعالى لا مثل له بوجه من الوجه، فمن شبه الله بخلقه فقد كفر وخاب وخسر"([5]).

---

١- كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ٣٠)

٢- أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها ما جاء في كتاب تفسير القرآن الكريم بَاب قَوْلِهِ: {وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ} [ق: ٣٠](٦/ ١٣٨)ح٤٨٤٨ ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا بَاب النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعَفَاءُ(٤/ ٢١٨٨)ح (٢٨٤٨) واللفظ لمسلم.

٣- كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ١٦٤).

٤ - سورة الشورى الآية رقم ١١

٥- كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص: ١٦٥)



٤- وقال في السير في ترجمة القاضي الباقلاني: " قُلْتُ- الذهبي-: هُوَ الَّذِي كَانَ بِبَغْدَادَ يُنَاظِرُ عَنِ السُّنَّة وَطَرِيْقَةِ الحَدِيْث بِالجَدَلِ وَالبُرْهَانِ، ... وَقَدْ أَلَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ: (الإِبَانَة)، يَقُوْلُ فِيْهِ: فَإِن قِيْلَ: فَمَا الدَّلِيْلُ عَلَى أَنَّ للهِ وَجهاً وَيداً؟ قَالَ قَوْله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (١) وقوله: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٢) فَأَثبت تَعَالَى لِنَفْسِهِ وَجهًا وَيدًا". " إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِن قِيْلَ: فَهَلْ تقولُوْنَ: إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَان؟

قِيْلَ: مَعَاذَ اللهِ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ". "إِلَى أَنْ قَالَ: وَصِفَاتُ ذَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلاَ يزَالُ مَوْصُوَفاً بِهَا: الحَيَاةُ وَالعِلْمُ وَالقُدرَةُ وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالكَلاَمُ وَالإِرَادَةُ وَالوَجْهُ وَاليدَانِ وَالعينَانِ وَالغضبُ وَالرِّضَى، فَهَذَا نَصُّ كَلاَمه..." وَقَالَ: قَدْ بَيّنا دينَ الأُمَّة وَأَهْلِ السُّنَّة أَنَّ هَذِهِ الصِّفَات تُمَرُّ كَمَا جَاءت بِغَيْر تكييفٍ وَلاَ تحَدِيْدٍ وَلاَ تجنيسٍ وَلاَ تصويرٍ".

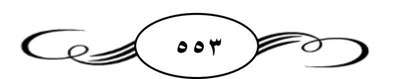
" قُلْتُ: فَهَذَا المنهجُ هُوَ طريقَةُ السَّلَف، وَهُوَ الَّذِي أَوضحه أَبُو الحَسَنِ وَأَصْحَابُه، وَهُوَ التَسْلِيمُ لنُصُوص الكِتَاب وَالسُّنَّة، وَبِهِ قَالَ ابْنُ البَاقِلاَّنِيّ، وَابْنُ فُوْرَك، وَالكِبَارُ إِلَى زَمَن أَبِي المعَالِي، ثُمَّ زَمَنِ الشَّيْخ أَبِي حَامِدٍ، فَوَقَعَ اختلاَفٌ وَأَلْوَانٌ، نَسْأَلُ اللهَ العَفْوَ"(٣).

١ - سورة الرحمن الآية رقم ٢٧

٢ - سورة ص الآية رقم ٧٥

٣ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٧/ ٥٥٨).

قلت: يتعقب الحافظ الذهبي في ذلك لأن مذهب الخلف أحكم فهو يتفق مع مذهب السلف في إثبات كل صفات الكمال لله عز وجل وينفي عن ذاته المقدسة كل نقيصة ويختلف في محاولة تقريب الصورة للأذهان قدر الطاقة البشرية.



٥- وقال : " أَخْبَرَنَا الوَلِيْدُ بنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكاً، وَالثَّوْرِيَّ، وَاللَّيْثَ، وَالأَوْزَاعِيَّ عَنِ الأَخْبَارِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، فَقَالُوا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءتْ". وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: " مَا أَدْركنَا أَحَدًا يُفَسِّرُ هَذِهِ الأَحَادِيْثَ، وَنَحْنُ لاَ نُفَسِّرُهَا".

" قُلْتُ- الذهبي-: قَدْ صَنَّفَ أَبُو عُبَيْدٍ كِتَابَ (غَرِيْبِ الحَدِيْثِ) ، وَمَا تَعرَّضَ لأَخْبَارِ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ بِتَأْوِيلٍ أَبَداً، وَلاَ فَسَّرَ مِنْهَا شَيْئًا".

" وَقَدْ أَخَبَرَ بِأَنَّهُ مَا لَحِقَ أَحَدًا يُفَسِّرُهَا، فَلَو كَانَ -وَاللهِ- تَفْسِيْرُهَا سَائِغًا، أَوْ حَتمًا، لأَوْشَكَ أَنْ يَكُوْنَ اهْتِمَامُهُم بِذَلِكَ فَوْقَ اهْتِمَامِهِم بِأَحَادِيْثِ الفُرُوْعِ وَالآدَابِ، فَلَمَّا لَمْ يَتعَرَّضُوا لَهَا بِتَأْوِيلٍ، وَأَقَرُّوهَا عَلَى مَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ، عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الحَقُّ الَّذِي لاَ حَيْدَةَ عَنْهُ"([1]).

٦- ثم قال: " فَقَولُنَا فِي ذَلِكَ وَبَابِهِ: الإِقرَارُ، وَالإِمْرَارُ، وَتَفْوِيضُ مَعْنَاهُ إِلَى قَائِلِه الصَّادِقِ المَعْصُومِ"([2]).

٧- وقال أيضًا: " فَنُؤْمِنُ بِهِ، وَنُفَوِّضُ، وَنُسلِّمُ، وَلاَ نَخُوضُ فِيْمَا لاَ يَعْنِيْنَا، مَعَ عِلْمِنَا بِأَنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثلِهِ شَيْء وَهُوَ السَّمِيْعُ البَصِيْرُ"([3]).

٨- وقال: " قَدْ فَسَّرَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ المُهِمَّ مِنَ الأَلْفَاظِ وَغَيْرَ المُهِمِّ، وَمَا أَبْقَوْا مُمْكِنًا، وَآيَاتُ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيْثُهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيْلِهَا أَصْلاً، وَهِيَ أَهَمُّ الدِّيْنِ، فَلَو كَانَ تَأْوِيْلُهَا سَائِغًا أَوْ حَتْمًا لَبَادَرُوا إِلَيْهِ، فَعُلِمَ قَطْعًا أَنَّ قِرَاءتَهَا وَإِمرَارَهَا عَلَى مَا جَاءتْ هُوَ الحَقُّ، لاَ تَفْسِيْرَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، فَنُؤْمِنُ بِذَلِكَ، وَنَسْكُتُ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ، مُعْتَقِدِيْنَ أَنَّهَا صِفَاتٌ للهِ -تَعَالَى- اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِ

---

١ - المصدر السابق (٨/ ١٦٢)

٢ -سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ١٠٥)

٣- المصدر السابق (٥/ ٤٥٠)



حَقَائِقِهَا، وَأَنَّها لاَ تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوْقِينَ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ المُقَدَّسَةَ لاَ تُمَاثِلُ ذَوَاتِ المَخْلُوْقِينَ، فَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَطَقَ بِهَا، وَالرَّسُوْلُ -ﷺ- بَلَّغَ، وَمَا تَعَرَّضَ لِتَأْوِيْلٍ، مَعَ كَوْنِ البَارِي قَالَ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾([1])، فَعَلَيْنَا الإِيْمَانُ وَالتَّسْلِيْمُ لِلنُّصُوْصِ، وَاللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ"([2]).

٩- وقال: " قَالَ ابن خزيمة: مَنْ لَمْ يُقِرَّ بِأَنَّ اللهَ عَلَى عَرشِه قَدِ اسْتوَى فَوْقَ سَبعِ سَمَاوَاتِه، فَهُوَ كَافِرٌ حَلاَلُ الدَّمِ، وَكَانَ مَالُهُ فَيْئًا".

" قُلْتُ – الذهبي-: مَنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ تَصْدِيْقاً لِكِتَابِ اللهِ، وَلأَحَادِيْثِ رَسُوْلِ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَآمَنَ بِهِ مُفَوِّضاً مَعْنَاهُ إِلَى اللهِ وَرَسُوْلِهِ، وَلَمْ يَخُضْ فِي التَّأْوِيْلِ وَلاَ عَمَّقَ، فَهُوَ المُسْلِمُ المُتَّبِعُ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَدْرِ بِثُبُوْتِ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهُوَ مُقَصِّرٌ وَاللهِ يَعْفُو عَنْهُ، إِذْ لَمْ يُوجِبِ اللهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حِفظَ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ أَنكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ العِلْمِ، وَقَفَا غَيْرَ سَبِيْلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَتَمَعقَلَ عَلَى النَّصِّ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الضَّلاَلِ وَالهَوَى. وَكَلاَمُ ابْنِ خُزَيْمَةَ هَذَا – وَإِنْ كَانَ حَقًّا- فَهُوَ فَجٌّ، لاَ تَحْتَمِلُهُ نُفُوْسُ كَثِيْرٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي العُلَمَاءِ"([3]).

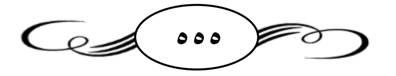
١٠- وقال: فَلْيَعْذُر مَنْ تَأَوَّلَ بَعْضَ الصِّفَاتِ، وَأَمَّا السَّلَفُ فَمَا خَاضُوا فِي التَّأْوِيْلِ، بَلْ آمَنُوا وَكَفُّوا، وَفَوَّضُوا عِلمَ ذَلِكَ إِلَى اللهِ وَرَسُوْلِه، وَلَوْ أَنَّ كُلَّ مَنْ

---

١ - سورة النحل الآية رقم ٤٤

٢- سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/ ٥٠٦).

٣- المصدر السابق(١٤/ ٣٧٣)



أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ - مَعَ صِحَّةِ إِيْمَانِهِ، وَتَوَخِّيْهِ لاتِّبَاعِ الحَقِّ - أَهْدَرْنَاهُ، وَبَدَّعنَاهُ، لَقَلَّ مَنْ يَسلَمُ مِنَ الأَئِمَّةِ مَعَنَا، رَحِمَ اللهُ الجَمِيْعَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ([1]).

لقد كان لعقيدة الحافظ الذهبي أثر كبير في التحامل على السادة الأشاعرة في بيان حالهم جرحًا وتعديلاً ورفع السادة المفوضة دون تأويل.

فقد قال الشيخ تاج الدين السبكي في ترجمة الحافظ الذهبي:

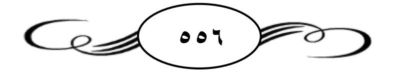
" وَكَانَ شَيخنَا وَالْحق أَحَق مَا قيل والصدق أولى مَا آثره ذُو السَّبِيل شَدِيد الْميل إِلَى آراء الْحَنَابِلَة، كثير الإزراء بِأَهْل السّنة الَّذين إِذا حضروا كَانَ أَبُو الْحسن الْأَشْعَرِيّ فيهم مقدم الْقَافِلَة، فَلذَلِك لَا ينصفهم فِي التراجم، وَلَا يصفهم بِخَير إِلَّا وَقد رغم مِنْهُ أنف الراغم"([2]).

وقال السبكي مرة أخرى: "وَهَذَا شَيخنَا الذَّهَبِيّ رَحمَه الله من هَذَا الْقَبِيل لَهُ علم وديانة وَعِنْده عَلَى أهل السّنة تحمل مفرط فَلَا يجوز أَن يعْتَمد عَلَيْهِ، ونقلت من خطّ الْحَافِظ صَلَاح الدّين خَلِيل بن كيكلدى العلائي رَحمَه الله مَا نَصه: الشَّيْخ الْحَافِظ شمس الدّين الذَّهَبِيّ لَا أَشك فِي دينه وورعه وتحريه فِيمَا يَقُوله للنَّاس، وَلكنه غلب عَلَيْهِ مَذْهَب الْإِثْبَات ومنافرة التَّأْوِيل والغفلة عَن التَّنْزِيه حَتَّى أثر ذَلِك فِي طبعه انحرافًا شَدِيدًا عَن أهل التَّنْزِيه، وميلاً قَوِيًا إِلَى أهل الْإِثْبَات، فَإِذا ترْجم وَاحِدًا مِنْهُم يطنب فِي وَصفه بِجَمِيعِ مَا قِيلَ فِيهِ من المحاسن ويبالغ فِي وَصفه ويتغافل عَن غلطاته ويتأول لَهُ مَا أمكن

---

١ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٤/ ٣٧٦)

٢- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٣)



، وَإِذا ذكر أحدًا من الطّرف الآخر كإمام الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزالِيّ وَنَحْوهمَا لَا يُبَالغ فِي وَصفه وَيكثر من قَول من طعن فِيهِ، وَيُعِيد ذَلِك ويبديه ويعتقده دينًا وَهُوَ لَا يشْعر ويعرض عَن محاسنهم الطافحة فَلَا يستوعبها، وَإِذا ظفر لأحد مِنْهُم بغلطة ذكرهَا ، وَكَذَلِكَ فعله فِي أهل عصرنا إِذا لم يقدر عَلَى أحد مِنْهُم بتصريح يَقُول فِي تَرْجَمته وَالله يصلحه وَنَحْو ذَلِك وَسَببه الْمُخَالفَة فِي العقائد. انْتهى.

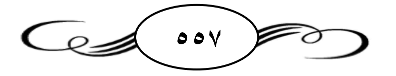
وَالْحَال فِي حق شَيخنَا الذَّهَبِيّ أَزِيد مِمَّا وصف وَهُوَ شَيخنَا ومعلمنا ، غير أَن الْحق أَحَق أَن يتبع ، وَقد وصل من التعصب المفرط إِلَى حد يسخر مِنْهُ، وَأَنا أَخْشَى عَلَيْهِ يَوْم الْقِيَامَة من غَالب عُلَمَاء الْمُسلمين وأئمتهم الَّذين حملُوا لنا الشَّرِيعَة النَّبَوِيَّة، فَإِن غالبهم أشاعرة وَهُوَ إِذا وَقع بأشعري لَا يبقي وَلَا يذر"([1]).

وقال السبكي مرة ثالثة: " وَأما تَارِيخ شَيخنَا الذَّهَبِيّ غفر الله لَهُ فَإِنَّهُ عَلَى حسنه وَجمعه مشحون بالتعصب المفرط ، فَلَقَد أَكثر الوقيعة فِي أهل الدّين أَعنِي الْفُقَرَاء الَّذين هم صفوة الْخلق واستطال بِلِسَانِهِ عَلَى كثير من أَئِمَّة الشافعيين والحنفيين وَمَال فأفرط عَلَى الأشاعرة ، ومدح فزَاد فِي المجسمة، هَذَا وَهُوَ الْحَافِظ المدره وَالْإِمَام المبجل"([2]).

---

١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ١٣).

٢ - المصدر السابق (٢/ ٢٢) .



ثم ختم السبكي كلامه بقوله: " وَالَّذِي أُفْتِي بِهِ أَنه لَا يجوز الِاعْتِمَاد عَلَى كَلَام شَيخنَا الذَّهَبِيّ فِي ذمّ أشعري وَلَا شكر حنبلي وَالله الْمُسْتَعَان"([1]).

وخلاصة القول: إن الحافظ الذهبي يفوض في آيات وأحاديث الصفات تأثرًا بشيخه ابن تيمية.

**المطلب الخامس: مؤلفاتهُ.**

يعد الذهبي رحمه الله من العلماء الذين أفنوا أعمارهم في خدمة سنة سيدنا رسول الله ﷺ ، فقد كثرت مؤلفاته المطبوعة حتى تعدت الثلاثين مؤلفًا، ومن أشهرها : الميزان، والكاشف ، وتذكرة الحفاظ ، وسير أعلام النبلاء، والموقظة في مصطلح الحديث، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم.

وتوجد كتب أخرى لا زالت مخطوطة للإمام الذهبي رحمه الله تعالى رحمة واسعة من أهمها: تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حُقق في رسائل ماجستير بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة ، ولكنه لم يُطبع بعد ، كعادة الرسائل العلمية الموزعة على طلاب العلم ، والكتاب مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بمصر ، تحت رقم (٦٢, ٨٨ ) مصطلح حديث، وبمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض، السعودية ، تحت رقم (٢١٣٥٩)، (٢١٣٦٤)، وشستربيتي، بدبلن ، بدولة ايرلندا تحت رقم (٣٩٣٥/٤)، وببرلين بدولة ألمانيا تحت رقم (٥١٨٢)، (٥١٨٣)، وبالمتحف البريطاني، انجلترا، لندن تحت رقم (٤٦٤٢)،

**١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٢٥)**



(٦٢٨)، والكتاب يُعد اختصارًا لتهذيب الكمال للمزي ، وقد اختصر الذهبي التذهيب في الكاشف([1]).

**المطلب السادس: ثناء العلماء عليه، ومكانته العلمية.**

احتل الحافظ الذهبي مرتبة عالية ، وأثنى عليه العلماء كثيرًا ، ولعل ذلك لعبادته وورعه وتقواه وحبه للجميع ، فقد ترجم في كتبه للمعاصرين من أقرانه ، وأثنى عليهم خيرًا ، ولم يترجم لنفسه إلا في بضعة أسطر ، فقال في معجمه الصغير: جَمَعَ تَوَالِيفَ , يُقَالُ مُفِيدَةٌ , وَالْجَمَاعَةُ يَتَفَضَّلُونَ وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَخْبَرُ بِنَفْسِهِ فِي الْعِلْمِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ، وَإِذَا سَلِمَ لِي إِيمَانِي فَيَا فَوْزِي([2]).

وأكثر العلماء من الثناء عليه: كالصفدي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وابن السبكي ([3]).

**المطلب السابع: وفاته.**

أُضرّ الحافظ الذهبي رَحمَه الله تَعَالَى قبل مَوته بِأَرْبَع سِنِين أَو أَكثر بِمَاء نزل فِي عَيْنَيْهِ، ولقي ربه يوم الاثنين الثالث من ذي القعدة عام ٧٤٨ هـ – ١٣٤٨ م ([4]).

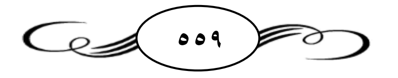
---

١ – راجع مصنفات الذهبي في : أبجد العلوم (ص: ٦٢٣)، إيضاح المكنون (٣/ ٣٤٠)، أعيان العصر وأعوان النصر (٤/ ٢٩١)، كشف الظنون (١/ ٢٩٤)، معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢/ ٩١١)، خزانة التراث – فهرس مخطوطات (٧٤/ ٤٤٥)، (٥٢/ ٩٧٤)، (٨٠/ ٤٩٦)، (٨٦/ ٤٢٧)، (١١٣/ ٧١)، (١٢٣/ ٥٩٣).

٢– المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٩٧)

٣– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥/ ٦٦)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٣٦٠)، تدريب الراوي (١/ ٣٦٣)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠١)

٤– الوافي بالوفيات (٢/ ١١٦)، نكث الهميان في نكت العميان (ص: ٢٢٨)، السلوك لمعرفة دول الملوك (٤/ ٦٦).



**المبحث الثاني: ترجمة موجزة لكتاب ميزان الاعتدال وبيان منهج الذهبي فيه، وفيه عدة مطالب:**

**المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.**

ترجع نسبة ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي رحمه الله وذلك لعدة أمور من أهمها:

١- أن الذهبي رحمه الله ذكر في النهاية اسم الكتاب على سبيل الاختصار فقال: وأنا عائذ بالله من المحاباة والهوى، فما علمتني تعمدتهما في هذا الميزان([1]).

٢- أن الذهبي رحمه الله سماه في السير بهذا الاسم ، وأحال عليه، فقد قال عند ترجمة الحارث الأعور : وقد استوفيت ترجمة الحارث في ميزان الاعتدال، وكقوله في ترجمة علي بن زيد بن جدعان : قد استوفيت أخباره في (الميزان)، وكذا في ترجمة ميسرة التَّرَّاس قال : ذكرته مُطَوَّلاً فِي "المِيْزَانِ"، وكذا عند الترجمة لمروان بن شجاع ، ومروان بن سالم: كلاهما مذكور في ميزان الاعتدال ، وهما متعاصران([2]).

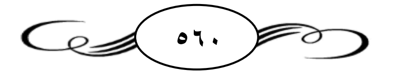
٣- من اختصر الميزان كابن حجر سماه ونسبه للذهبي، ومن ذيل عليه كالعراقي([3]).

---

**١ - ميزان الاعتدال (٤/ ٦١٦).**

**٢ - سير أعلام النبلاء (٤/ ١٥٥)، (٥/ ٢٠٧)، (٧/ ٢٢٠) ، (٩/ ٣٥).**

**٣ - لسان الميزان (١/ ٤)، (٧/ ١٦٧)، ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٨)،، (ص: ٢١٩).**



٤- كل من ترجم للذهبي نسب له هذا الكتاب كحاجي خليفة، وابن العماد الحنبلي، وابن حجر، وسبط بن العجمي حتى وصلت نسبة الكتاب إلى حد الاستفاضة والشهرة[١].

**المطلب الثاني: الباعث للذهبي على تأليف الميزان.**

إن المتمعن في ميزان الاعتدال للذهبي يرى أنه صنف هذا الكتاب لعدة أمور أهمها:

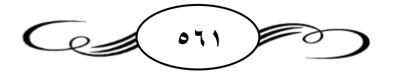
١- إطالة الترجمة للرواة بعد اختصار االكلام عنهم في كتابه المغني، فقال في مقدمة الميزان: أما بعد - هدانا الله وسددنا، ووفقنا لطاعته - فهذا كتاب جليل مبسوط، في إيضاح نقله العلم النبوي، وحملة الآثار، ألفته بعد كتابي المنعوت بالمغني، وطولت العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدًا على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي[٢].

---

**١ - كشف الظنون(١/ ٥٣٨)، شذرات الذهب(٨/ ٢٦٧)، الدرر الكامنة(٣/٣٣٧)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط(ص: ٣٥).**

**٢ - ميزان الاعتدال (١/ ١).**

**وكتاب الحافل المذيل على الكامل : للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج البناني، الأموي، الإشبيلي؛ المعروف بابن الرومية، ولد سنة ٥٦٧هـ ،كَانَ فَقِيها مُحدثا عَارِفًا بِعلم النَّبَات، مالكي الْمَذْهَب، وله مصنفات منها: : الحافل في تكملة الكامل ، وهو ذيل على الكامل لابن عدي، كنز الأخبار فِي الحَدِيث، الْمعلم بِمَا رَوَاهُ البُخَارِيّ على شَرط مُسلم، معيار الْفُقَهَاء، وغيرها ، مات سنة ٦٣٧ هـ.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٣٨٢)، هدية العارفين (١/ ٩٣).**



٢- معرفة الباحث أن الميزان ليس اختصارًا للكامل لابن عدي، أو أنه قاصر على الضعفاء فقط ، فقد ذكر فيه أناس وصلوا إلى أعلى مراتب التوثيق لكي يذب عنهم ما اتهمه به بعض العلماء كعلي بن المديني من أوثق شيوخ البخاري الذي اتهمه العقيلي ، فذب عنه الذهبي ودافع عنه في حدود أربع صفحات ، وعكرمة مولى ابن عباس الذي اعتمده البخاري وأخرج له في الصحيح ، فقد قال الذهبي في خاتمة الميزان : فأصله وموضوعه في الضعفاء وفيه خلق من الثقات ذكرتهم للذب عنهم، ولأن الكلام فيهم غير مؤثر ضعفاً، وهذا مبلغ ما عندي ولا حول ولا قوة إلا بالله([1]).

**المطلب الثالث: موضوع الميزان.**

يتلخص موضوع الكتاب في أن الذهبي حوى بين دفتي الميزان كل من تكلم فيه حتى ولو كان كلامًا غير مؤثر ، أي لم يُضعف به الراوي ، ففيه من تكلم فيه مع ثقته، وجلالته بأدنى لين، ولم يحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين، مما في كتب الأئمة، خوفا من أن يتعقب عليه، ولم يذكر أحدًا من الصحابة، لجلالتهم وعدالة جميعهم ، وكذا لا يذكر الأئمة (أبو حنيفة، مالك، الشافعي، أحمد، البخاري) خوفاً من المتبوعين في الفروع لجلالتهم في الإسلام، ومن يقرأ مقدمة الميزان يعرف ذلك([2]).

---

١ - ميزان الاعتدال (٤/ ٦١٦).

٢- ميزان الاعتدال (١/ من ص١-٤).



**المطلب الرابع: منهج الذهبي في الميزان.**

صرح الحافظ الذهبي في خطبة الميزان بأمور متضمنة لمنهجه ، وهناك أمور لم يفصح عنها إلا عند الترجمة للرواة، ويتلخص المنهج في عدة نقاط:

١- رتب أسماء الرواة على حروف المعجم حتى في الآباء ليقرب تناوله.

٢- رمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة ، فذكر هذه الرموز كما هو متعارف عليه ، فإن اجتمعوا على إخراج رجل رمز له (ع)، وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة رمز له (عو) .

٣- ترجم لكل من تكلم فيه حتى ولو كان ثقة كعلى بن المديني الذي ضعفه العقيلي.

٤- لم يترجم في الكتاب للصحابة لجلالتهم وعدالة جميعهم، ولأن الضعف جاء من جهة الرواة إليهم.

٥- لم يترجم لأحدٍ من الأئمة المتبوعين في الفروع ، لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فان ذكر أحدًا منهم ذكره على سبيل الإنصاف.

٦- لم يترجم لكل من قيل فيه محله الصدق ولا من قيل فيه صالح الحديث أو يكتب حديثه أو هو شيخ فان هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق.

٧- لم يذكر احدًا من المتأخرين إلا من قد تبين ضعفه، واتضح أمره من الرواة، والحد الفاصل عنه بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس الثلاثمائة.

وجميع ما سبق نص عليه في خطبة الميزان من ص (١-٥).

٨- إذا قال في الراوي أي مرتبة من مراتب الجرح والتعديل ولم ينسبها إلى قائل فهي من كلامه هو، أما إذا قال في الراوي مجهول ولم ينسبه إلى قائل



فهو من كلام أبي حاتم، فقد قال في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي: روى عن عمر ابن المغيرة مجهول، ثم اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شيء كثير جدا فاعلمه، فإن عزوته إلى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بين ظاهر، [وإن قلت فيه جهالة أو نكرة، أو يجهل، أو لا يعرف، وأمثال ذلك، ولم أعزه إلى قائل فهو من قبلي، وكما إذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه الى قائل فهو من قولي واجتهادي([١]).

٩- بين الرأي الصواب والذي عليه العمل في حكم رواية المبتدع ، أنه إذا كان داعيًا إلى بدعته ردت روايته ، وإلا فلا، ومن يرجع إلى كلامه في ترجمة أبان بن تغلب، وترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير الكوفي يتيقن من ذلك([٢]).

١٠- إذا تعرض لذكر أحد من السادة الأشاعرة يتحامل عليهم بخلاف السادة المفوضة الذين هم على مذهبه العقدي يكثر من المدح والتعديل فيهم، وقد عُرف هذا من صنيعه عند ترجمته للسيف الآمدي([٣]).

---

١ - ميزان الاعتدال (١/ ٦)

٢ - ميزان الاعتدال (١/ ٥)، (١/ ٢٧).

٣ - قال الحافظ الذهبي في ترجمة السيف الآمدي: "السيف الآمدي المتكلم صاحب التصانيف على بن أبي علي. قد نفى من دمشق لسوء اعتقاده- يقصد بذلك أشعريته-، وصح عنه أنه كان يترك الصلاة، نسأل الله العافية. وكان من الاذكياء. مات سنة اثنتين وثلاثين وستمائة". ميزان الاعتدال (٢/ ٢٥٩).



**المطلب الخامس: مكانة الكتاب العلمية، وثناء العلماء عليه:**

يعد كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال من أفضل الكتب وأحسنها في معرفة حال الرواة من حيث القبول والرد، فقد أثنى عليه العلماء كثيرًا في مصنفاتهم ، كالهيثمي الذى رأى أن الميزان حوى كل الضعفاء([١])، وهذا الكلام فيه نظر ، لأن كل ما في الميزان ليسوا ضعفاء ، لكنه اطمئنان من الهيثمي إلى عظيم إحاطة الذهبي بالضعفاء في ميزانه.

وبيّن السبكي أن الميزان أجل الكتب([٢])، وأوضح ابن حجر في اللسان([٣]) : أن الميزان أجمع الكتب([٤]).

---

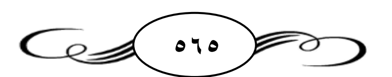
**١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٨)**

**٢ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٤)**

**٣- يعد اللسان من أفضل كتب ابن حجر رحمه الله ، فقد مات وهو راضٍ عنه ، حتى قال السخاوي: سمعتُ ابن حجر يقول:**

**لستُ راضيًا عَنْ شيءٍ منْ تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيَّأ لي مَنْ يحرِّرُها معي، سوى "شرح البخاري"، و"مقدمته"، و"المشتبه"، و"التهذيب"، و"لسان الميزان"، بل كان يقول فيه: لو استقبلتُ مِنْ أمري ما استدبرتُ، لم أتقيد بالذَّهبي، ولجعلته كتابًا مبتكرًا .الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/ ٦٥٩).**

**٤- لسان الميزان (١/ ٤)**



**الفصل الثاني: تخريج حديث " مَن عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب" ودراسة إسناده والحكم عليه، وفيه أربعة مباحث:**

**المبحث الأول: تخريج الحديث ومتابعاته.**

أخرج الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق باب التواضع (٨/ ١٠٥)ح٦٥٠٢ فقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ([1])"

– وأخرجه ابن حبان في صحيحه فقال: أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف عن محمد بن عثمان به في كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها ، مع ذكر الإخبار عما يجب على المرء من الثقة بالله في أحواله عند قيامه بإتيان المأمورات وانزعاجه عن جميع المزجورات(٢/

[1] – (مساءته): أي حياته لأن بالموت يبلغ إلى النعيم المقيم لا في الحياة، أو لأن حياته تؤدي إلى أرذل العمر وتنكيس الخلق والرد إلى أسفل سافلين. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٣/ ٢٣).



٥٨)ح٣٤٧ (بلفظه)، وقال أبو حاتم ابن حبان رضى الله تعالى عنه عقب الحديث: لا يعرف لهذا الحديث إلا طريقان اثنان: هشام الكناني عن أنس وعبد الواحد بن ميمون عن عروة عن عائشة، وكلا الطريقين لا يصح، وإنما الصحيح ما ذكرناه.

– وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات من طريق مُحَمَّد بْنُ إِسْحَاقَ عن مُحَمَّد بْن عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ به في باب ما جاء في التردد(٢/ ٤٤٨)ح١٠٢٩ (بلفظ مقارب)، وقال عقبه: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ.

– وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق مُحَمَّد بْنُ إِسْحَاقَ عن مُحَمَّد بْن عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ به في كتاب صلاة الاستسقاء، باب الخروج من المظالم والتقرب إلى الله تعالى بالصدقة ونوافل الخير رجاء الإجابة(٣/ ٤٨٢)ح٦٣٩٥، وفي جماع أبواب من تجوز شهادته , ومن لا تجوز من الأحرار البالغين العاقلين المسلمين، باب: ينبغي للمرء أن لا يبلغ منه ولا من غيره من تلاوة القرآن , ولا صلاة نافلة , ولا نظر في علم ما يشغله عن الصلاة حتى يخرج وقتها، قال الشافعي رحمه الله: " لأن المكتوبة أوجب عليه من جميع النوافل "(١٠/ ٣٧٠) ح٢٠٩٨٠ (بلفظ مقارب)، وقال

عقبه: قد أخرجته في كتاب الأسماء والصفات مع تأويله([1])، رواه البخاري في الصحيح عن محمد بن عثمان بن كرامة.

---

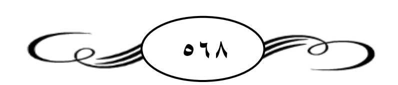
[1] - قال الإمام البيهقي في تأويل الحديث: " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ فِيمَا حَكَى عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْحِيرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ فَقَالَ: مَعْنَاهُ: كُنْتُ أَسْرَعَ إِلَى قَضَاءِ حَوَائِجِهِ مِنْ سَمْعِهِ فِي الِاسْتِمَاعِ وَبَصَرِهِ فِي النَّظَرِ وَيَدِهِ فِي اللَّمْسِ وَرِجْلِهِ فِي الْمَشْيِ".

وقال: " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ الْجُنَيْدُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ» . يُرِيدُ: لِمَا يَلْقَى مِنْ عِيَانِ الْمَوْتِ وَصُعُوبَتِهِ وَكَرْبِهِ، لَيْسَ أَنِّي أَكْرَهُ لَهُ الْمَوْتَ، لِأَنَّ الْمَوْتَ يُورِدُهُ إِلَى رَحْمَتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ ".

" وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: «وَكُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا» وَهَذِهِ أَمْثَالٌ ضَرَبَهَا، وَالْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ تَوْفِيقُهُ فِي الْأَعْمَالِ الَّتِي يُبَاشِرُهَا بِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَتَيْسِيرُ الْمَحَبَّةِ لَهُ فِيهَا فَيَحْفَظُ جَوَارِحَهُ عَلَيْهِ، وَيَعْصِمُهُ عَنْ مُوَاقَعَةِ مَا يَكْرَهُ اللَّهُ مِنْ إِصْغَاءٍ إِلَى اللَّهْوِ بِسَمْعِهِ، وَنَظَرٍ إِلَى مَا نَهَى عَنْهُ مِنَ اللَّهْوِ بِبَصَرِهِ، وَبَطْشٍ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُ بِيَدِهِ، وَسَعْيٍ فِي الْبَاطِلِ بِرِجْلِهِ".

" وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَاهُ سُرْعَةَ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، وَالْإِنْجَاحَ فِي الطِّلْبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَسَاعِيَ الْإِنْسَانِ إِنَّمَا تَكُونُ بِهَذِهِ الْجَوَارِحِ الْأَرْبَعِ، وَقَوْلُهُ: مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ أَيْضًا مَثَلٌ، وَالتَّرَدُّدُ فِي صِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرُ جَائِزٍ، وَالْبَدَاءُ عَلَيْهِ فِي الْأُمُورِ غَيْرُ سَائِغٍ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَبْدَ قَدْ يُشْرِفُ فِي أَيَّامِ عُمُرِهِ عَلَى الْمَهَالِكِ مَرَّاتٍ ذَاتِ عَدَدٍ مِنْ دَاءٍ يُصِيبُهُ، وَآفَةٍ تَنْزِلُ بِهِ، فَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَيَشْفِيَهُ مِنْهَا، وَيَدْفَعَ مَكْرُوهَهَا عَنْهُ، فَيَكُونَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ كَتَرَدُّدِ مَنْ يُرِيدُ أَمْرًا ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي ذَلِكَ فَيَتْرُكُهُ وَيُعْرِضُ عَنْهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ لِقَائِهِ إِذَا بَلَغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، فَإِنَّهُ قَدْ كَتَبَ الْفَنَاءَ عَلَى خَلْقِهِ، وَاسْتَأْثَرَ الْبَقَاءَ لِنَفْسِهِ، وَهَذَا عَلَى مَعْنَى مَا رُوِيَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ يَرُدُّ الْبَلَاءَ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

" وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: مَا رَدَدْتُ رُسُلِي فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرْدِيدِي إِيَّاهُمْ فِي نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، كَمَا رُوِيَ فِي قِصَّةِ مُوسَى وَمَلَكِ الْمَوْتِ صَلَوَاتُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا، وَمَا كَانَ مِنْ لَطْمَةِ عَيْنِهِ، وَتَرَدُّدِهِ عَلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَتَحْقِيقُ الْمَعْنَى فِي الْوَجْهَيْنِ مَعًا: عَطْفُ اللَّهِ عَزَّ
==



- وأخرجه البغوي في شرح السنة من طريق محمد بن إسماعيل عن محمد بن عثمان به في كتاب الدعوات باب التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بالنوافل والذكر (٥/ ١٩)ح١٢٤٧(بلفظه).

- وأخرجه اللالكائي في كرامات الأولياء من طريق محمد بن علي بن بركة عن خالد بن مخلد به(٩/ ٩٩)ح٤٣ (مختصرًا).

- وأخرجه ابن عساكر في معجمه عن محمد بن مخلد عن محمد بن عثمان به (٢/ ١١٠٨)ح١٤٣٨(بلفظه).

- وأخرجه الذهبي في معجم الشيوخ الكبير من طريق أبي عبدالله المحاملي ومحمد بن مخلد عن محمد بن عثمان به(١/ ٣٦٨) (مختصرًا).

- وأخرجه الذهبي في تذكرة الحفاظ من طريق محمد بن إسحاق وأبي عبدالله المحاملي عن محمد بن عثمان به (٣/ ٨٢)(بلفظه).

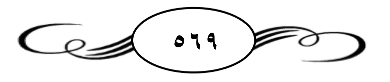
- وأخرجه الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال من طريق محمد بن مخلد عن محمد بن عثمان به (٨/ ٢١٣) (بلفظه).

- وأخرجه الذهبي في السير من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن عثمان به (١٦/ ٥) (بلفظه).

---

==

**وَجَلَّ عَلَى الْعَبْدِ، وَلُطْفُهُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ". الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٤٤٨)ح١٠٣٠ ، ١٠٣١**



**المبحث الثاني: دراسة إسناد الحديث والحكم عليه.**

**دراسة إسناد الإمام البخاري:**

**١- محمد بن عثمان بن كَرَامَةَ([١]) هو**: محمد بن عثمان بن كَرَامَةَ العجلي مولاهم الكوفي أبو عبد الله الوراق مِنْ صِغَارِ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ، سمع: عبد الله بن نمير، وأبا أسامة، وخالد بن مخلد القطواني، وغيرهم، وحدث عنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، ووثقه في السير، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، واحتج به البخاري في صحيحه لا سيما فهو أحد شيوخ البخاري وأكثر من الأخذ عنه، مات ٢٥٦هـ([٢]). وخلاصة حاله: ثقة.

---

[١] - كَرَامَةَ: بِفَتْحِ الْكَافِ وَالرَّاءِ الْخَفِيفَةِ. ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر (ص: ٢٦٧)، فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١).

[٢] - محمد بن عثمان بن كرامة ترجمته في: الثقات لابن حبان (٩/ ١١٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٥)، تاريخ بغداد ت بشار (٤/ ٦٦)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٢٩٧)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٧١)، رجال صحيح البخاري(٢/ ٦٦٧)، فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١)، التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٦٦٦)، الكاشف (٢/ ٢٠٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٩٦).



٢- **خالد بن مخلد هو:** خالد بن مَخْلد[١] الْقَطَوَانِي[٢]، أبو الهيثم الكوفي. من كبار شُيُوخ البُخَارِيّ روى عَنهُ وروى عَن وَاحِد عَنهُ، واتفق الإمامان البخاري ومسلم على إخراج حديثه في الصحيحين.

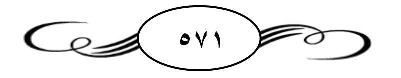
روى عن: مالك، وسليمان بن بلال، والثورى، وغيرهم. وروى عنه: البخاري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن عثمان بن كَرَامة، وغيرهم. ذكره ابن حبان فى الثقات، ووثقه عثمان بن أبي شيبة، والعجلى، وابن شاهين، وصالح جزرة، والحاكم[٣]، وأحمد بن صالح الكوفي، وابن وضاح، وابن عبدالهادي، والذهبي في السير وفي ديوان الضعفاء، وزاد العجلى: فيه قليل تشيع وكان كثير الحديث، وقال ابن معين، وابن عدى: لا بأس به، وقال، أبو داود في سؤالات الآجري له، والذهبى في كتابيه مَن تُكلم فيه وهو موثق وفي تذكرة الحفاظ: صدوق، ووصفاه بالتشيع، وقال الذهبي في المغني: صدوق إن شاء الله، وقال أبو حاتم، وأبو أحمد الحاكم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أحمد: له أحاديث مناكير، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: له أحاديث مناكير، وضعفه ابن سعد، ووصفه الجوزجانى، وصالح جزرة، وابن سعد،

---

١ - مَخْلد: بِفَتْح الْمِيم وَسُكُون الْخَاء الْمُعْجَمَة. الإكمال لابن ماكولا(٧/ ١٧٢)، المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٠٠٣).

٢ - الْقَطَوَانِي: بفتح القاف والطاء والواو، نسبة إلى قطوان موضع بالكوفة. معجم البلدان (٤/ ٣٧٥)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١١٧١/٣، ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر (ص: ٨٦)، أنساب السمعانى ٤٥٩/١٠

٣ - المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١٧٠)ح٣١٦ ثم قال الحاكم: «ثُمَّ نَظَرْنَا فَوَجَدْنَا خَالِدَ بْنَ مَخْلَدٍ أَثْبَتَ وَأَحْفَظَ وَأَوْثَقَ ".

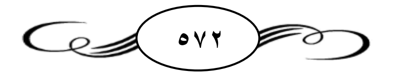


بالغلو فى التشيع. فقال ابن سعد: كان متشيعًا منكر الحديث في التشيع مفرطًا وكتبوا عنه للضرورة، وقال صلاح الدين الصفدي: صدوق لكنه يتشيع، وقال الأزدي: في حديثه بعض المناكير وهو عندنا في عداد أهل الصدق ولا يلتفت إلى قول أبي حاتم لا يحتج به لأنه جرح مبهم، وقال صالح بن محمَّد جزرة: ثقة في الحديث إلا أنه كان متهمًا بالغلو، وقال الأزدي وأبو الفتح الموصلي: في حديثه بعض المناكير ثم قال: وخالد عندنا في عداد أهل الصدق، ولا يدخل في هؤلاء إلا أني ذكرته وبينت أنه من أهل الصدق، وقال ابن حجر في إسناد حديث خالد بن مخلد أحد رجاله: إسناده حسن كما في المطالب والخصال المكفرة، ووثقه في الفتح، وقال في التقريب: صدوق يتشيع وله أفراد، وذكره في لسان الميزان ورمز له ب (هـ) التي تفيد أن الراوي مختلف فيه والعمل على توثيقه، ووثقه الدار قطني في سننه[1]، وصحح حديثه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي[2]، وصحح حديثه البخاري كما في حديث الباب، واحتج به في جامعه الصحيح فروى

---

١ - سنن الدار قطني (٣/ ١٤٩)ح٢٢٦٠ حديث ترخيص الافطار للحاجم والمحجوم ثم أجاز لهما النبي ﷺ الصيام . وقال الدار قطني عقبه: كلهم ثقات ولا أعلم له علة.

٢ - المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ١٧٤)ح٢٦٨٠ ثم قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ» ووافقه الذهبي، (٢/ ٤٣٧)ح٣٥١٩ ثم قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ» ووافقه الذهبي، (٢/ ٥٠٤)ح٣٧٢٩ ثم قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» ووافقه الذهبي، (٤/ ٤٤٠)ح٨٢٠٢ ثم قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ» ووافقه الذهبي.



عنه بلا واسطة[1]، وروى عنه بواسطة كما في حديثنا وفي أحاديث أخرى

---

**١ - خالد بن مخلد القطواني شيخ البخاري، فقد ذكره ابن منده في أسامي مشايخ البخاري(ص: ٤٦)، وأكثر البخاري من الأخذ عنه، فقد روى عنه في الجامع الصحيح(٣٢) مرة، منهم (٣٠) مرة بلا واسطة يقول في كل مرة: حدثنا خالد بن مخلد كالتالي:**

**١- في كتاب العلم بَاب طَرْحِ الإِمَامِ المَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيَخْتَبِرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ العِلْمِ. صحيح البخاري (١/ ٢٢) ح٦٢**

**٢- في كتاب الوضوء باب الوضوء من التور. صحيح البخاري (١/ ٥١)ح١٩٩**

**٣- في كتاب الوضوء باب الوضوء من غير حدث. صحيح البخاري (١/ ٥٣)ح٢١٥**

**٤- في كتاب الوضوء باب يهريق الماء على البول. صحيح البخاري (١/ ٥٤)ح٢٢١**

**٥- في كتاب الأذان بَابُ مَنْ أَخَفَّ الصَّلاَةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ. صحيح البخاري (١/ ١٤٣)ح٧٠٨**

**٦- في كتاب الحج بَاب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ. صحيح البخاري (٢/ ١٦٤)ح١٦٧٤**

**٧- في كتاب الحج باب وَمَا يَأْكُلُ مِنَ البُدْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ. صحيح البخاري (٢/ ١٧٣)ح١٧٢٠**

**٨- في كتاب جزاء الصيد باب الحجامة للمحرم. صحيح البخاري (٣/ ١٥)ح١٨٣٦**

**٩- في كتاب فضائل المدينة باب المدينة طابة. صحيح البخاري (٣/ ٢١)ح١٨٧٢**

**١٠- في كتاب الصوم باب الريان للصائمين. صحيح البخاري (٣/ ٢٥)ح١٨٩٦**

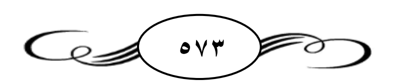
**١١- في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها باب من استسقى. صحيح البخاري (٣/ ١٥٤)ح٢٥٧١**

**١٢- في كتاب الهبة باب الهدية للمشركين صحيح البخاري (٣/ ١٦٤)ح٢٦١٩**

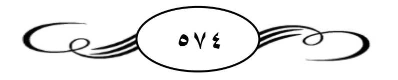
**١٣- في كتاب بدء الخلق بَاب إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الأُخْرَى شِفَاءً. صحيح البخاري (٤/ ١٣٠)ح٣٣٢٠**

**١٤- في كتاب أحاديث الأنبياء بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ} الرَّاجِعُ المُنِيبُ ". صحيح البخاري (٤/ ١٦٢)ح٣٤٢٤**

==



==
١٥- في كتاب أصحاب النبي ﷺ باب مناقب الزبير بن العوام ﷺ . صحيح البخاري (٥/ ٢١)ح٣٧١٧
١٦- في كتاب أصحاب النبي ﷺ باب مناقب زيد بن حارثة ﷺ . صحيح البخاري (٥/ ٢٣)ح٣٧٣٠
١٧- في كتاب مناقب الأنصار باب فضل دور الأنصار. صحيح البخاري (٥/ ٣٣)ح٣٧٩١
١٨- في كتاب مناقب الأنصار باب هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى المَدِينَةِ. صحيح البخاري (٥/ ٦٢)ح٣٩٠٩
١٩- في كتاب المغازي باب غزوة الحديبية. صحيح البخاري (٥/ ١٢١)ح٤١٤٧
٢٠- في كتاب المغازي بعد باب نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ الحِجْرَ. صحيح البخاري (٦/ ٨)ح٤٤٢٢
٢١- في كتاب تفسير القرآن الكريم بَاب {وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ} [البقرة: ١٤٥]. صحيح البخاري (٦/ ٢٢)ح٤٤٩٠
٢٢- في كتاب تفسير القرآن الكريم بَاب {وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ} [محمد: ٢٢]. صحيح البخاري (٦/ ١٣٤)ح٤٨٣٠
٢٣- في كتاب النكاح بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} [النساء: ٣٤]- إِلَى قَوْلِهِ - {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا} [النساء: ٣٤]. صحيح البخاري (٧/ ٣٢)ح٥٢٠١
٢٤- في كتاب الطب باب النفث في الرقية. صحيح البخاري (٧/ ١٣٣)ح٥٧٤٧
٢٥- في كتاب الأدب باب من وصل وصله الله. صحيح البخاري (٨/ ٦)ح٥٩٨٨
٢٦- في كتاب الأدب بَاب التَّكَنِّي بِأَبِي تُرَابٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كُنْيَةٌ أُخْرَى. صحيح البخاري (٨/ ٤٥)ح٦٢٠٤
٢٧- في كتاب الدعوات بَاب الِاسْتِعَاذَةِ مِنَ الجُبْنِ . صحيح البخاري (٨/ ٧٩)ح٦٣٦٩
٢٨- في كتاب التمني بَاب قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْتَ كَذَا وَكَذَا». صحيح البخاري (٩/ ٨٣)ح٧٢٣١
٢٩- في كتاب التوحيد بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {عَالِمُ الغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا} [الجن: ٢٦]. صحيح البخاري (٩/ ١١٦)ح٧٣٧٩
٣٠- في بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {تَعْرُجُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤]صحيح البخاري (٩/ ١٢٦)ح٧٤٣٠



داخل الصحيح[1]، وصحح حديثه مسلم في المسند الصحيح[2]، وابن خزيمة في صحيحه[3]، وابن حبان في صحيحه[4]، وأخرج الترمذي حديثه في جامعه وصححه[5]، وأخرج له العلماء الذين اشترطوا الصحة في كتبهم المسنَدة كابن الجارود في المنتقى[6]، والضياء المقدسي في المختارة[7]، ووثقه البوصيري في اتحاف الخيرة المهرة[8]، ووثقه الزيلعي في نصب

---

١ - خالد بن مخلد القطواني شيخ البخاري، في حديث الباب روى عنه البخاري بواسطة، وكذا في رواية أخرى، وهذا يدل على الأمانة العلمية لدى البخاري رحمه الله تعالى التي جعلته يروي عنه بعد الانتقاء من أحاديثه كما هو الآتي:

أ- حديث الباب في كتاب الرقاق باب التواضع. صحيح البخاري (٨/ ١٠٥)ح٦٥٠٢

ب- الرواية الثانية في كتاب الحدود باب الرجم في البلاط. صحيح البخاري (٨/ ١٦٥)ح٦٨١٩

٢ - صحيح مسلم (١/ ٢١١)ح(٢٣٥) ، (٤/ ١٨٢٥)ح١١٣ ، (٤/ ٢٠٢٤)ح١٣٩

٣ - صحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٧٢)ح١٣٠٠ ، (٤/ ٢٦٠)ح٢٨٣٠

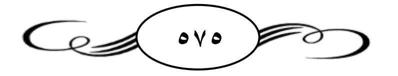
٤ - صحيح ابن حبان (٢/ ٥٨)ح٣٤٧ ، (٢/ ٢٢٨)ح٤٨٠ ، (٣/ ١٩٢)ح٩١١، (٣/ ٢٧٢)ح٩٩٢

٥ - سنن الترمذي ت بشار (٥/ ١٨)ح٢٨٩٩ ، (٥/ ١٠٥)ح٣٠٥٣

٦ - المنتقى لابن الجارود في كتاب الصلاة باب الجمعة (ص: ٨٣)ح٢٩٨

٧ - الأحاديث المختارة (٢/ ٤٥)ح٤٢٢ ، (٥/ ١٢٦)ح١٧٤٨ثم قال الضياء المقدسي: قَالَ الدَّارَ قُطْنِيُّ: كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ وَلا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً. قلت: الحديث في سنده خالد بن مخلد القطواني.

٨ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة بَاب فِي قَتْلِ حَمْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥/ ٢٢٧)ح ٤٥٧٦ أورد رواية بسند ابن أبي شيبة فيها خالد بن مخلد القطواني، وقال البوصيري عقبها: هَذَا إِسْنَادٌ رُوَاتُهُ ثِقَاتٌ.



الراية[1]، ووثقه ابن حجر في إتحاف المهرة[2]. والبخاري لم يخرج حديث شيخه خالد بن مخلد القطواني إلا عن سليمان بن بلال، وهذا يؤكد أن البخاري عمل بالتعديل المقيد، فخالد بن مخلد عن سليمان بن بلال متقن. ولذا روى عنه هذا الحديث وقرابة ثلاثين حديثًا غيره في الصحيح.

لقد ذكر ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي: القسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم، وقسمهم ضروبًا فقال في الضرب الثاني: مَن حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ، وذكر منهم إسماعيل بن عياش وبقية بن الوليد وفرج بن فضالة ومعمر بن راشد وخالد بن مخلد القطواني، ثم قال: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال.

ومعنى هذا: أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذكر.[3]

---

١ - نصب الراية (٢/ ٤٨٠) أورد رواية بسند الدار قطني فيها خالد بن مخلد القطواني، وقال: قال الدار قطني عقبها: كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ , وَلا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً.

٢ - إتحاف المهرة لابن حجر (١/ ٥٤٤)ح٦٨٤ أورد رواية بسند الدار قطني فيها خالد بن مخلد القطواني، وقال: قال الدار قطني عقبها: كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ , وَلا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً.

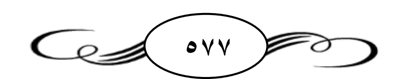
٣ - شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٢-٧٧٦).



وهنا يروي عن سليمان بن بلال، بل في جميع رواياته في صحيح البخاري يروي عنه، فزال ما كنا نخشاه من اتهام خالد بالنكارة أو الضعف. والحمد لله رب العالمين. توفي بالكوفة سنة ٢١٣هـ[1].

**وخلاصة حاله:** ثقة لأكثرية مَن وثقوه، ولتصحيح الأئمة لحديثه ولا سيما البخاري ومسلم، وما رُمي به من تشيع أو مناكير أو أفراد فدافع عن ذلك كله الحافظ ابن حجر فقال: " أما التَّشَيُّع فقد قدمنَا أَنه إِذا كَانَ ثَبت الْأَخْذ وَالْأَدَاء لَا يضرّهُ لَا سِيمَا وَلم يكن دَاعِيَة إِلَى رَأْيه، وَأما الْمَنَاكِير فقد تتبعها

**١ - خالد بن مخلد القطواني ترجمته في: الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٥)، التاريخ الأوسط (٢/ ٣٣١)، التاريخ الكبير(٣/ ١٧٤)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٢٤)، الثقات للعجلي ط الباز (ص: ١٤١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٤)، الطبقات الكبرى ط دار صادر (٦/ ٤٠٦)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٥٠)، الكاشف (١/ ٣٦٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٦٦)، العبر في خبر من غبر (١/ ٢٨٦)، تاريخ الإسلام ت تدمري (١٥/ ١٣٧)، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٨ ، تاريخ الإسلام ط التوفيقية (١٥/ ٧٤)، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص: ١٦٧)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٠٦)، الوافي بالوفيات (١٣/ ١٦٧)، بحر الدم لابن عبدالهادي(ص: ٤٨)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٠٤)، هدي الساري لابن حجر (١/ ٤٠٠)، تقريب التهذيب (ص: ١٩٠)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٥٢٤)،(١١/ ٣٤١)، "المطالب" (٤/ ٤٢٩)، "الخصال المكفرة" (٣٨)، من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير (ص: ٧٤)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/ ٢١٧)، لسان الميزان ت أبي غدة (٩/ ٢٩٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٨/ ١٦٤)، تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير «التقريب» (١/ ٣٧٢)، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد (١/ ٣٠٢)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨)، تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (ص: ٩٠)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ١٠٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ١١٦)، ديوان الضعفاء (ص: ١١٥)، لسان الميزان (٧/ ٢٠٩)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٠٣)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٢٥٢)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٥٥٣).**



أَبُو أَحْمد ابن عدي من حَدِيثه وأوردها فِي كَامِله وَلَيْسَ فِيهَا شَيْء مِمَّا أخرجه لَهُ البُخَارِيّ، بل لم أر لَهُ عِنْده من أَفْرَاده سوى حَدِيث وَاحِد وَهُوَ حَدِيث أبي هُرَيْرَة-رضي الله عنه- من عادى لي وليا الحَدِيث[1]، وروى لَهُ الْبَاقُونَ سوى أبي دَاوُد[2].

**قلت:** مَن ضعفه فأكثرهم متشدد، وإنما ضعفوه لتشيعه، وهذا لا يستوجب ضعفه، بناء على ما سبق من قول ابن حجر، وللقاعدة المعروفة التي أطلقها الحافظ الذهبي نفسه في ترجمته لأبان بن تغلب فقال: " لنا صدقه وعليه بدعته"[3].

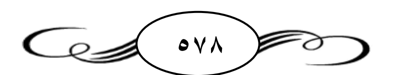
---

**١ - الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٦٦).**

**٢ - فتح الباري لابن حجر( ١/٤٠٠)**

**٣ - قال الحافظ الذهبي: " أبان بن تغلب الكوفي شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غاليا في التشيع. وقال السعدي: زائغ مجاهر. فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.**

**فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر ، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد عليا أفضل منهما". ميزان الاعتدال (١/٥ -٦).**



وتفرد الراوي بالحديث أو جميع الرواة بالحديث لا يقتضي تضعيفهم فإن الغرابة صفة للحديث وليس حكمًا عليه، وتضعيف الذهبي للحديث بناءً على تفرد خالد بن مخلد فإن هذا منهج الذهبي في التفرد كما صرَّح به في الموقظة لا يقبل تفرد طبقة شيوخ الأئمة ويعتبر تفردهم نكارة[1]، لا سيما وخالد بن مخلد أحد شيوخ البخاري.

وإن كان بعض الأئمة قالوا في خالد بن مخلد صدوق فإن الإمام البخاري كان ينتقي من أحاديث الرجال وهو أعلم برجاله من غيره.

البخاري لم يخرج حديث شيخه خالد بن مخلد القطواني إلا عن سليمان بن بلال، وقال ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال.

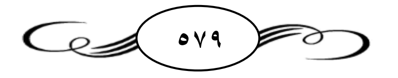
ومعنى هذا: أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذكر.[2] ، وهنا يروي عن سليمان بن بلال، بل في جميع رواياته في صحيح البخاري يروي عنه. فزال ما كنا نخشاه من اتهام خالد بالنكارة أو الضعف. والحمد لله رب العالمين.

وأما اتهام الإمام أحمد له بالمناكير فإن منكر الحديث تعني الغرابة عند الإمام أحمد.

---

١ - **الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٧٧).**

٢ - **شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٢-٧٧٦).**



قال الحافظ ابن حجر: هذه اللفظة (له مناكير) يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عُرف ذلك بالاستقراء من حاله(١). علاوة على أن مناكير خالد بن مخلد تتبعها ابن عدي في كامله وهي عشرة أحاديث وليس فيها هذا الحديث(٢). فتأمل.

٣- **سليمان بن بلال هو:** سليمان بن بلال أبو أيوب، روى عن: شريك ابن أبي نمر، وزيد بن أسلم، وعبد الله دينار، وغيرهم. وعنه: ابن وهب، وخالد بن مخلد القطواني، وَسَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وغيرهم. وثقه ابن سعد وابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي والذهبي وابن حجر، روى له الجماعة. مَاتَ ١٧٧هـ(٣).

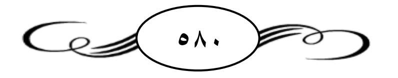
٤- **شَرِيك بن عبد الله بن أبي نمر هو:** شرِيك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي، أبو عبد الله المدني . روى عن : أنس ، وعطاء

---

١- ينظر: هدى السارى صـ٤٥٣ .

٢ - قال ابن عدي بعد إيراده للأحاديث المنكَرة لخالد بن مخلد القطواني: وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك وعن غيره لعله توهما منه أنه كما يرويه أو حمل على حفظه، لأني قد اعتبرت حديثه ما روى الناس عنه من الكوفيين محمد بن عثمان بن كرامة ومن الغرباء أحمد بن سعيد الدارمي وعندي من حديثهما عن خالد صدر صالح، ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته، فلعله توهما منه أو حملا على الحفظ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به. الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٦٦).

(٣) سليمان بن بلال ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٢٠/٥، تاريخ ابن معين ٩٩/١، الجرح والتعديل ١٠٣/٤، تهذيب الكمال ٣٧٢/١١، الكاشف ٤٥٧/١، تاريخ الإسلام ٦٣٣/٤، تقريب التهذيب ٢٥٠/١.



بن يسار ، وغيرهما، وعنه : الثوري ، وسليمان بن بلال، وغيرهما، قال ابن معين والنسائي وابن الجارود والدار قطني : ليس به بأس، وذكره ابن حبان في " الثقات "، وقال : ربما أخطأ ، وذكره في المشاهير وقال: ربما يهم في الشيء بعد الشيء، وقال ابن عدي : إذا روى عنه ثقة فلا بأس برواياته، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق، وزاد ابن حجر: يخطئ، وَذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدِ ابْنُ حَزْمٍ فَوَهَّاهُ، وَاتَّهَمَهُ بِالْوَضْعِ، وَذبّ عنه ذلك الذهبي فقال ردًا على ابن حزم: هَذَا جَهْلٌ مِنِ ابْنِ حَزْمٍ، فَإِنَّ هَذَا الشَّيْخَ مِمَّنِ اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِهِ، نَعَمْ غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ وَأَثْبَتُ، وَهُوَ رَاوِي حَدِيثَ الْمِعْرَاجِ، ووثقه أبو داود وابن سعد والعجلي، وخرَّج ابن خزيمة حديثه في «صحيحه»، وكذا أبو عوانة، وابن حبان، وأبو عبد الله الحاكم، وأخرج له الجماعة ، والترمذي في " الشمائل "، وحكم البوصيري على سند حديث في اتحاف الخيرة في أحد رجاله شريك ابن أبي نمر فقال: هذا إسناد رجاله ثقات، وذكره ابن حجر في وذكره ابن حجر في لسان الميزان ورمز له ب (هـ) التي تفيد

أن الراوي مختلف فيه والعمل على توثيقه كما هو معلوم من منهجه في لسان الميزان، مات ١٤٤هـ[١] . وخلاصة حاله: ثقة.

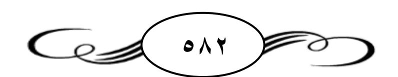
٥- **عطاء هو:** عطاء بن يسَار الهلالي(٢)، أبو محمد المدني التابعي، روى عن: أبي هريرة، ومعاذ بن جبل، وغيرهما، وعنه: بكير بن الأشج، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وغيرهما، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه يحيى بن معين، ومالك، وأبو زرعة، والعجلي، وابن سعد، والذهبي ، وابن حجر، مات ٩٤هـ(٣). وخلاصة حاله: ثقة.

---

(١) شريك ابن أبي نمر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٣١)، موطأ مالك ت الأعظمي (٦/ ٥٧)، الثقات لابن حبان (٤/ ٣٦٠)، الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٢١٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٦٣)، الطبقات الكبرى ط العلمية (٥/ ٣٩٧)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦)، من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير (ص: ٩٩)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٦/ ١٥٩)، تاريخ الإسلام ت بشار (٣/ ٨٩١)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي(٦/ ٢٥٤)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١/ ٤٩٦)، لسان الميزان ت أبي غدة (٩/ ٣٢٢).

(٢) الهِلالي: بكسر الهاء، هذه النسبة إلى: بنى هلال، وهي قبيلة نزلت الكوفة. الأنساب ٤٤٠/١٣.

(٣) عطاء بن يسار ترجمته في: الثقات لابن حبان(٥ / ١٩٩)، الجرح والتعديل(٦ / ٣٣٨)، الطبقات الكبري (١٣٢/٥)، ثقات العجليّ (١٣٧/٢)، سير أعلام النبلاء(٤٤٨/٤) ، تهذيب الكمال (٢٠ / ١٢٥)، تهذيب التهذيب (٣ / ١١٠)، الكاشف(٣ / ٤١٨)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٣٥)، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (١/ ٧٠)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩٢).



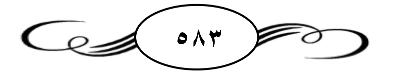
٦- **أبو هريرة هو:** أبو هريرة الدوسى(١)-رضي الله عنه-: صاحب رسول الله-صلى الله عليه وسلم- ، روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ٥٣٧٤ حديثا، وهو أحفظ من روى الحديث في دهره، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافًا كثيرًا جدًا ، والأصح عند المحققين الأكثرين ما صححه البخاري وغيره من المتقنين أنه عبد الرحمن بن صخر، أسلم رضي الله عنه عام خيبر، وشهدها مع رسول الله-صلى الله عليه وسلم- ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم فدعا له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بأن يُرزق علمًا لا يُنسى، روى عن: النبي-صلى الله عليه وسلم- الكثير الطيب، وعن أبي بكر الصديق، وابنته أم المؤمنين عائشة زوج النبي-صلى الله عليه وسلم-، وعنه: أبو سلمة ، وأنس بن مالك، وعطاء بن يسار، مات سنة ٥٨هـ(٢).

**الحكم على الحديث:** الحديث بهذا الإسناد صحيح.

---

(١) الدوسي: بِفَتْح الدَّال الْمُهْملَة وَسُكُون الْوَاو وَفِي آخرهَا سين مُهْملَة - هَذِه النِّسْبَة إِلَى دوس بن عدنان بن عبد الله بن الأزد بطن كَبِير من الأزدي. أنظر اللباب (٥١٣/١) ، ولب اللباب (١٠٨/١).

(٢) أبو هريرة الدوسي ترجمته في: الاستيعاب (١٧٦٨/٤)، أسد الغابة(٣١٣/٦) ، الإصابة (٣٤٨/٧)، السير (٥٧٨/٢).



**المبحث الثالث: شواهد الحديث والحكم عليها.**

للحديث شواهد عن معاذ بن جبل، وعائشة، وميمونة، وأبي أمامة، وحذيفة، وأنس بن مالك، وابن عباس–رضي الله عنهم–

**فأما حديث معاذ بن جبل–رضي الله عنه– فأخرجه:**

– ابن ماجه في سننه في كتاب الفتن باب مَن ترجى له السلامة من الفتن (٢/ ١٣٢٠)ح٣٩٨٩ فقال: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ–رضي الله عنه– أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–، فَوَجَدَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ–رضي الله عنه– قَاعِدًا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– يَبْكِي؟ فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: يُبْكِينِي شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ: «إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وَإِنَّ مَنْ عَادَى لِلَّهِ وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ بِالْمُحَارَبَةِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْأَبْرَارَ الْأَتْقِيَاءَ الْأَخْفِيَاءَ، الَّذِينَ إِذَا غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا، وَإِنْ حَضَرُوا لَمْ يُدْعَوْا، وَلَمْ يُعْرَفُوا قُلُوبُهُمْ مَصَابِيحُ الْهُدَى، يَخْرُجُونَ مِنْ كُلِّ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ»

قلت: في إسناده عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف، لكن روى عنه ابن وهب فحديثه هنا صحيح ، لأن العبادلة الأربعة ومنهم ابن وهب رووا عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه، وهذا ما نص عليه أئمة الحديث وحفاظه(١).

(١) قال ابن حبان: وكان أصحابنا يقولون إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء. المجروحين لابن حبان (٢/ ١١).

==



- وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين في كتاب الرقاق (٤/ ٣٦٤)ح٧٩٣٣ من طريق

عَيَّاش بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ به، وقال عقبه: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " ووافقه الذهبي.

---

==

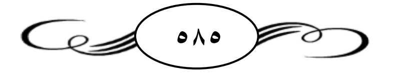
**أخرج ابن عدي في كامله عن أحمد بن عمرو بن المسرح قال: سمعت ابن وهب يقول: وسأله رجل عن حديث فحدثه به فقال له من حدثك بهذا يا أبا محمد، قال: حدثني به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة. الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٢٣٩)**

**وقال ابن عدي: وحديثه حسن كأنه يستبان عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه. الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٢٥٣)**

**وقال الحافظ الذهبي: ضعفوه، ولكن حديث ابن المبارك وابن وهب والمقري عنه أحسن وأجود، وبعض الأئمة صحح رواية هؤلاء عنه واحتج بها. ديوان الضعفاء (ص: ٢٢٥)**

**وقال الحافظ ابن حجر: ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون. تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).**

**وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ضعيفٌ يُعتَبر به، وحديثه صحيح إذا روى عنه العبادلة: ابن المبارك، وابن وهب، وابن يزيد المقرئ، وابن مسلمة القعنبي، فإنهم كانوا يتتبعون أصوله فيكتبون منها. وقد أخرج له البخاري في "صحيحه" من رواية المقرئ وابن وهب عنه... وروى له مسلم من رواية ابن وهب عنه. تحرير تقريب التهذيب (٢/ ٢٥٨).**



**وأما حديث عائشة- رضي الله عنها- فأخرجه:**

- البزار في مسنده (١٨/ ١٣٧)ح٩٩ فقال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا أبو عامر، قال: حدثنا عبد الواحد , عن عروة , عن عائشة رضي الله عنها أن النبي -ﷺ- قال: قال الله تبارك وتعالى: من أذل لي وليا فقد استحل محاربتي وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء فرائضي وإن عبدي ليتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت عينه التي يبصر بها وأذنه التي يسمع بها ويده التي يبطش بها وفؤاده الذي يعقل به ولسانه الذي ينطق بها. إن دعاني أجبته وإن سألني أعطيته وما ترددت , عن شيء أنا فاعله ترددي , عن موته لأنه يكره الموت وأكره مساءته".

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٣٩)ح٩٣٥٢ من طريق أبي حزرة يعقوب بن مجاهد عن عروة بن الزبير به ، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن أبي حزرة إلا إبراهيم بن سويد، ولا رواه عن عروة إلا أبو حزرة وعبد الواحد بن ميمون. وقال الهيثمي في المجمع: رواه البزار واللفظ له، وأحمد، والطبراني في الأوسط، وفيه عبد الواحد بن قيس، وقد وثقه غير واحد، وضعفه غيرهم، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح، ورجال الطبراني في الأوسط رجال الصحيح غير شيخه: هارون بن كامل(١).

**(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٤٧)ح٣٤٩٨ ، (١٠/ ٢٦٩)ح١٧٩٤٩**



وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: هذا إسناده جيد، ورجاله كلهم ثقات مخرج لهم في " الصحيح " سوى شيخ الطبراني، فإنه لا يحضرني الآن معرفة حاله(١). ولم أقف على حاله حتى من خلال التعديل الضمني.

**وأما حديث ميمونة- رضي الله عنها- فأخرجه:**

- أبو يعلى الموصلي في مسنده (١٢/ ٥٢٠)ح٧٠٨٧ فقال: حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا يوسف بن خالد، عن عمر بن إسحاق، أنه سمع عطاء بن يسار يحدث، عن ميمونة زوج النبي -ﷺ- أن رسول الله -ﷺ- قال: " قال الله عز وجل: من آذى لي وليا فقد استحق محاربتي، وما تقرب إلى عبد بمثل أداء فرائضي، وإنه ليتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت رجله التي يمشي بها، ويده التي يبطش بها، ولسانه الذي ينطق به، وقلبه الذي يعقل به، إن سألني أعطيته وإن دعاني أجبته، وما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددي عن موته، وذاك أنه يكرهه وأنا أكره مساءته "

قال الهيثمي: رواه أبو يعلى، وفيه يوسف بن خالد السمتي، وهو كذاب(٢).

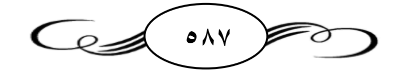
**وأما حديث أبي أمامة-رضي الله عنه- فأخرجه:**

- الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٢١)ح٧٨٨٠ فقال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا هشام بن عمار، ثنا صدقة بن خالد، ثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة-رضي الله عنه- عن النبي -

---

**(١) جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣١).**

**(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٦٩)ح١٧٩٥٠**



ﷺ- قال: «من أهان لي وليا فقد بارزني بالعداوة ابن آدم، لن تدرك ما عندي إلا بأداء ما افترضت عليك، ولا يزال عبدي يتحبب إلي بالنوافل حتى أحبه، فأكون قلبه الذي يعقل به، ولسانه الذي ينطق به، وبصره الذي يبصر به، فإذا دعاني أجبته، وإذا سألني أعطيته، وإذا استنصرني نصرته وأحب عبادة عبدي إلي النصيحة».

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف(١).

وقال ابن رجب الحنبلي: فيه عثمان وعلي بن يزيد ضعيفان(٢). وقال أبو حاتم الرازي في هذا الحديث: هو منكر جدا(٣). وضعَّف إسناده الحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري(٤).

**وأما حديث حذيفة-رضي الله عنه- فأخرجه:**

- الطبراني(٥) كما في جامع العلوم والحكم فقال ابن رجب الحنبلي:

وخرّج الطبراني من حديث الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة، عن زر بن حبيش، سمعت حذيفة-رضي الله عنه- يقول: قال رسول الله -ﷺ-: «إن الله تعالى أوحى إلي: يا أخا المرسلين، ويا أخا المنذرين أنذر قومك لا يدخلوا بيتا من

---

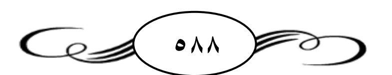
**(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٢٤٨)ح٣٤٩٩ ، ٣٥٠٠**

**(٢) جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣٢).**

**(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٧)**

**(٤) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١)**

**(٥) لم أقف عليه في جميع كتب الطبراني المسنَدة المطبوعة والمتداولة، ولعل ذلك من المفقود من المعجم الكبير للطبراني - رحمه الله تعالى-.**



بيوتي ولأحد عندهم مظلمة، فإني ألعنه ما دام قائما بين يدي يصلي حتى يرد تلك الظلامة إلى أهلها، فأكون سمعه الذي يسمع به، وأكون بصره الذي يبصر به، ويكون من أوليائي وأصفيائي، ويكون جاري من النبيين والصديقين والشهداء في الجنة» . وقال عقبه ابن رجب الحنبلي: وهذا إسناد جيد وهو غريب جدا(١).

**وأما حديث أنس-ﷺ- فأخرجه:**

- الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ١٩٢)ح٦٠٩ فقال: حدثنا أحمد قال: نا عمر بن سعيد أبو حفص الدمشقي قال: نا صدقة بن عبد الله أبو معاوية، أخبرني عبد الكريم الجزري، عن أنس بن مالك، عن النبي -ﷺ- عن جبريل-عليه السلام- عن الله تعالى قال: «من أهان لي وليا، فقد بارزني بالمحاربة»

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عمر بن سعيد: أبو حفص الدمشقي، وهو ضعيف(٢). وضعّف إسناده ابن رجب الحنبلي(٣). والحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى(٤).

**وأما حديث ابن عباس- رضي الله عنهما- فأخرجه:**

- الطبراني في المعجم الكبير(١٢/ ١٤٥)ح١٢٧١٩ فقال: حدثنا عبيد بن كثير التمار، ثنا محمد بن الجنيد، ثنا عياض بن سعيد الثمالي، عن عيسى

---

**(١) جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣٣).**

**(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٧٠)ح١٧٩٥١**

**(٣) جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣٣).**

**(٤) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١)**



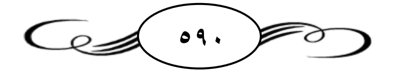
بن مسلم القرشي، عن عمرو بن عبد الله بن هند الجملي، عن ابن عباس قال: قال رسول الله -ﷺ-: " يقول الله عز وجل: من عاد لي وليا فقد ناصبني بالمحاربة، وما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددي عن موت المؤمن يكره الموت وأكره مساءته، وربما سألني وليي المؤمن الغنى فأصرفه من الغنى إلى الفقر، ولو صرفته إلى الغنى لكان شرا له، وربما سألني وليي المؤمن الفقر فأصرفه إلى الغنى، ولو صرفته إلى الفقر لكان شرا له؛ إن الله عز وجل قال: وعزتي وجلالي وعلوي وبهائي وجمالي وارتفاع مكاني لا يؤثر عبد هواي على هوى نفسه إلا أثبت أجله عند بصره، وضمنت السماء والأرض رزقه، وكنت له من وراء تجارة كل تاجر ".

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم(١)، وقال ابن رجب الحنبلي: سنده ضعيف(٢). وضعَّف سنده الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى(٣).

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٧٠)ح١٧٩٥٢

(٢) جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣٢).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١).



**المبحث الرابع: الحكم النهائي على الحديث:**

تبين من خلال ما سبق في تخريج الحديث ومتابعاته أن الحديث صحيح، وما أحسن قول الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث: "وَلَكِنْ لِلْحَدِيثِ طُرُقٌ أُخْرَى يَدُلُّ مَجْمُوعُهَا عَلَى أَنْ لَهُ أَصْلًا" (١) واستطرد في ذكر شواهده إجمالاً، وطبقًا للقاعدة الحديثية القائلة: " الإسناد يحكم عليه بأضعف رواته والمتن يحكم عليه بأرجح طرقه" فإن الحديث صحّ من طريق أبي هريرة-رضي الله عنه- كما سبق عند البخاري في صحيحه واتضح من خلال دراسة إسناده، وكذا صحّ من طريق معاذ بن جبل-رضي الله عنه- وإن كان في سنده ابن لهيعة إلا إن روايته هنا عن ابن وهب، فسماع ابن وهب منه يدل على صحة حديثه بناءً على ما سبره أئمة الحديث وحفاظه وسبق بيانه، وكذا جوّد الحافظ ابن رجب الحنبلي الحديث من طريق حذيفة-رضي الله عنه-كما سبق.

والحديث من طريق أبي هريرة-رضي الله عنه- الذي أعلّه به الذهبي فإن كثيرًا من أهل العلم صححه كالتبريزي(٢) والمهلب الأندلسي(٣) وابن تيمية في كتبه(٤) حتى قال في المجموع:" وَهُوَ أَشْرَفُ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي صِفَةِ الْأَوْلِيَاءِ"(٥)

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١).

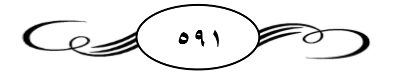
(٢) مشكاة المصابيح لأبي عبدالله التبريزي(٢/ ٦٩٩)ح٢٢٦٦

(٣) المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح للمهلب بن أبي صُفْرة الأندلسي(٣/ ٤٥١).

(٤) الاستقامة (٢/ ٧٣)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٣/ ١٧١)، (٣/ ٣٣٤)، الزهد والورع والعبادة (ص: ١١٥)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/ ٢٠٦).



(٥) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٩).



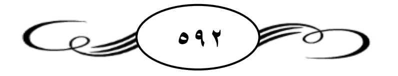
يعني أصح حديث رُوي في الأولياء، وصححه العجلي لدرجة أن الحافظ الذهبي ذكر في السير ما نصه: قَالَ السَّمْعَانِيّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ سَعْد العِجْلِيّ يَقُوْلُ: كَانَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمِيْمِيّ إِذَا رَوَى هَذَا الحَدِيْث قَالَ: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لاَ تُبْصِرُون﴾ (١)

يعني من جمال الحديث وشرفه وصحته. فالحديث صحيح. ولله الحمد والمنة الذي جعل إجماع الأمة على صحة ما في صحيح البخاري عصمة.

---

(١) [سورة الطّور:١٥] .

وينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٦١٢).



**الفصل الثالث: العلل التي ضعف الذهبي بها الحديث والجواب عنها، وفيه أربعة مباحث:**

**المبحث الأول: العلل التي ضعف الذهبي بها الحديث.**

قال الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال عند الترجمة لخالد بن مخلد القطواني:

خالد بن مخلد [خ، م، س] القطوانى الكوفي، أبو الهيثم، مولى بجيلة. عن أبي الغصن ثابت بن قيس، ومالك، وسليمان بن بلال، وعدة. وعنه البخاري، وإسحاق، وعباس الدوري، وخلق.

وروى البخاري أيضا، ومسلم، عن رجل، عنه. قال أبو داود: صدوق، لكنه يتشيع، وقال أحمد: له مناكير. وقال يحيى وغيره: لا بأس به. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن سعد: منكر الحديث، مفرط في التشيع. وذكره ابن عدي، ثم ساق له عشرة أحاديث استنكرها، ثم قال: هو من المكثرين لا بأس به إن شاء الله....

ومما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه، عن ابن كرامة، عنه، وأخبرناه أحمد ابن إسحاق، أخبرنا أبو بكر بن شابور سنة تسع عشرة وستمائة بشيراز حضورا، أخبرنا عبد العزيز بن محمد الادمى، حدثنا رزق الله بن عبد الوهاب إملاء، أخبرنا ابن مهدي، حدثنا ابن مخلد، حدثنا ابن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: " أن الله عز وجل قال: " من عادى لي وليا فقد آذننى بالحرب، وما تقرب إلى عبدى بشئ

أحب إلى مما افترضت عليه، وما يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشى عليها، فلئن سألني عبدى لأعطينه، ولئن استعاذ بي لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدى المؤمن يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه.

فهذا حديث غريب جدًا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد. وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار. مات خالد سنة ثلاث عشرة ومائتين[١].

**فاتضح أن علل الضعف التي ضعّف الذهبي الحديث بها كما يلي:**

١- الغرابة

٢- من منكرات خالد بن مخلد لغرابة لفظه.

٣- مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ.

٤- لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرّجه من عدا البخاري.

٥- لا أظنه في مسند أحمد.[٢].

**(١) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٠) ترجمة رقم ٢٤٦٣**

**٢ - الحديث من طريق أبي هريرة-ﷺ- ليس في مسند أحمد جزمًا، لكنه من حديث عائشة - رضي الله عنها- موجودًا كما سيأتي بيان ذلك في المبحث التالي.**



٦- اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار [١].

وسيأتي التحقيق والجواب عن كل هذه العلل في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

**المبحث الثاني: الجواب عن العلل التي ضعف الذهبي بها الحديث.**

الجواب يكمن في الآتي:

**١- قول الحافظ الذهبي: " غريب جدًا"[٢].**

**قلت:** لقد عرَّف المحدثون الغريب بأنه: الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد في كل الطبقات أو بعضها[٣].

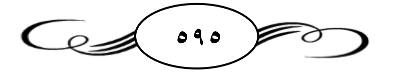
وهذا لا يؤثر في الحديث من حيث الصحة والضعف، فالغرابة صفة للحديث وليست حكمًا عليه، فالغريب تعتريه الأحكام الخمسة فقد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا أو شديد الضعف أو موضوعًا.

---

١ - لم تذكر كتب المتون المسنَدة ولا كتب التراجم أن عطاء بن أبي رباح روى عن شريك وجزم الجمهور أن شريكًا روى عن عطاء بن يسار وهذا هو الصحيح كما سيأتي في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

٢ - المراد بالغرابة هنا : غرابة الإسناد والمتن كما سيتضح في هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٢٠١)



فالقاعدة المعروفة " متى صح الحديث عُمل به حتى ولو كان غريبًا كحديث " إنما الأعمال بالنيات(١)" فهو في أعلى درجات الصحة مع تفرد مَن رووه، واتفق الشيخان على إخراجه.

فإن قصد الحافظ الذهبي بالغرابة التفرد فهذا لا يؤثر في صحة الحديث عند جماهير المحدثين إلا عنده هو فقط، لأنه لا يقبل تفرد طبقة شيوخ الأئمة كما سيأتي الحديث عنه ويعتبر التفرد نكارة . رحمه الله تعالى.

**٢- قوله: "من منكرات خالد بن مخلد لغرابة لفظه".**

**قلت:** المنكر : ما رواه الضعيف مخالفاً فيه الثقات(٢).

هذا غير متحقق هنا، لأن الحديث أخرجه كثير من الأئمة عن رواة ثقات بنفس لفظ ومتن خالد بن مخلد، وهذا يتطلب منا معرفة مراد الذهبي بالمنكر.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع منها ما جاء في كتاب بدء الوحي باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ (١/ ٦)ح١

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة بقوله قوله -ﷺ- إنما الأعمال بالنية(٣/ ١٥١٥)ح(١٩٠٧).

فهذا الحديث لم يروه عن رسول الله-ﷺ- إلا عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى اشتهر وانتشر.

(٢) شرح نخبة الفكر (٤/ ٢٦)



إن الحافظ الذهبي يريد بالمنكر تفرد الراوي بالحديث لا سيما إذا كان من طبقة شيوخ الأئمة– كخالد بن مخلد هنا من طبقة شيوخ البخاري–، وقد عُرف ذلك من منهجه فقال:

" وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم وحفص بن غِياثٍ: (منكراً) . فإن كان المنفردُ مِن طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ عَلَى ما انفردَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سَلَمة التَّبُوذَكِيّ، وقالوا: (هذا منكر) .

فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة، غَمَزُوه وليَّنوا حديثَه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رَجَع عنها، وامتَنع مِن روايتها، وجَوَّز على نفسِه الوَهَمَ: فهُو خيرٌ له، وأرجَحُ لعدالته. وليس مِن حَدِّ الثقةِ أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فَمَن الذي يَسْلَمُ مِن ذلك غيرُ المعصومِ الذي لا يُقَرُّ على خطأ!(١).

**فالذهبي يعني بالنكارة:** تفرد أحد شيوخ الأئمة بالحديث حتى ولو كان ثقة.

وقد عاب ابن الصلاح على هذا المنهج قائلاً: "وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، فيتفرد الراوي ثقة كان أو غير ثقة، فأحيانًا يقبل أهل العلم تفرده، وأحيانًا تدل القرائن على أنه لم يحفظ ما تفرد به فيكون شاذًا، وإن كان ثقة ولو لم توجد مخالفة، وأحيانًا تدل القرائن على أن هذا الثقة الذي تفرد بهذا الخبر تدل

**(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٧٧).**



القرائن على أن ما تفرد به غير معروف عند أهل العلم فيحكمون عليه بالنكارة".

ثم قال: "وهذه المسألة فرع من المسألة الكبرى، وهي أن المتأخرين يحكمون بقواعد مطردة عامة، وأما المتقدمون فلا قواعد عندهم مطردة، بل يتركون الحكم والترجيح للقرائن"(١).

**قلت:** إن الحافظ الذهبي من المتأخرين وهذا اصطلاح المنكر عنده. والله أعلم.

**ويضاف لما سبق ذكره:** أن البخاري استعمل التعديل المقيد في رجال صحيحه الذين روى عنهم، فتراه لم يخرج حديث شيخه خالد بن مخلد القطواني إلا عن سليمان بن بلال، وهذا يؤكد أن البخاري عمل بالتعديل المقيد، فخالد بن مخلد عن سليمان بن بلال متقن. ولذا روى عنه هذا الحديث وقرابة ثلاثين حديثًا غيره في الصحيح.

لقد ذكر ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي: القسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم، وقسمهم ضروبًا فقال في الضرب الثاني: مَن حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ، وذكر منهم إسماعيل بن عياش وبقية بن الوليد وفرج بن فضالة ومعمر بن راشد وخالد بن مخلد

**(١) مقدمة ابن الصلاح ت عتر (ص: ٨٠)، شرح نخبة الفكر (٤/ ٢٦)**



القطواني، ثم قال: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال.

ومعنى هذا: أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذكر.([1])

وهنا يروي عن سليمان بن بلال، بل في جميع رواياته في صحيح البخاري يروي عنه. فزال ما كنا نخشاه من اتهام خالد بالنكارة أو الضعف. والحمد لله رب العالمين.

**وقوله: " لغرابة لفظه" .**

**قلت:** لفظ الحديث ليس غريبًا، فمعناه أنَّ جوارحَ العبد تصيرُ تابعةً لما يرضي الله سبحانه وتعالى، فلا تتحرَّك إلَّا على ما يرضى به الله جل جلاله. فإذا كانت غايةُ سمعِه وبصرِهِ وجوارحِه كلِّها المتصرف فيها هو اللهُ سبحانه، فحينئذٍ صَحَّ أن يقالَ: إنه لا يَسْمَعُ إلَّا له، ولا يتكلَّمُ إلَّا له، فالله حفظ جوارحه عن كل ما يغضبه سبحانه وتعالى. وهذا نظير قوله تعالى" وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ"(٢).

---

١ - شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٢-٧٧٦).

(٢) سورة آل عمران الآية رقم ٧٩



وقول الله عز وجل في الحديث القدسي: " مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي... اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي... اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي(١)" ربما ففهم بعض الناس والعياذ بالله أن المريض والجائع والعطشان هو الله ، معاذ الله وحاشا لله . فهذا فهم خطأ.

لكن معنى الحديث أن المريض والجائع والعطشان هو العبد، والإضافة إلى الله إضافة تشريف للعبد، لأن العبد لما كان محبوبًا لله سبحانه وتعالى كان إطعامه وسقيه وعيادته كأنما حصلت لله عز وجل فلا التباس ولا غرابة في اللفظ أو المتن في الحديثين. والله أعلم.

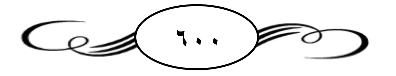
وللجواب عن عدم قبول الذهبي للحديث بقوله " لغرابة لفظه" : فإن تلميذه الحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري تعرض لكل ما أُشكل على الحديث بين السلف والخلف وأجاب على جميع الاستشكالات وأجاد بما يشفي الغليل لمن أراد أن يعتبر ويفهم مراد الله تعالى(٢)، وكل الاستشكالات عقدية مما يجعل الممعن النظر يتفطن لعقيدة الذهبي وتلميذه ابن حجر، فالذهبي يتحامل على الأشعرية ومتأثر بابن تيمية وتلميذه ابن

---

**(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة والآداب باب فضل عيادة المريض(٤/ ١٩٩٠)ح (٢٥٦٩).**

**(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤٢-٣٤٧).**

**ولابن رجب الحنبلي شرح ممتع لهذا الحديث يعد مدرسة في التربية الصوفية الروحية. فليراجعه مَن أراد. جامع العلوم والحكم(٢/ ٣٣٠-٣٦٠).**



حجر أشعري العقيدة. عفا الله عنا وعنهما وغفر لنا ولهما ولمن دخل بيتنا مؤمنا ولجميع المؤمنين والمؤمنات. آمين يارب العالمين.

**٣- قوله: "مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ".**

**قلت:** شريك لم ينفرد بالحديث، بل رواه غيره وللحديث شواهد كثيرة كما سبق في مبحث شواهد الحديث، وشريك ثقة من الثقات بشهادة الذهبي نفسه، فقد اتهم ابن حزم شريكًا بالوضع فذبّ ذلك عنه الذهبي قائلاً- كما سبق في ترجمة شريك-: " هذا جهل من ابن حزم، فإن هذا الشيخ ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به" إضافة لكلام الذهبي فإن شريكًا وثقه أبو داود والعجلي وابن سعد، وصحح حديثه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبي عوانة والذهبي والبوصيري وابن حجر كما سبق في ترجمته"(١).

**٤- قوله: " لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرّجه من عدا البخاري".**

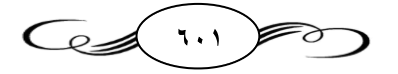
**قلت:** هذا الكلام فيه نظر لعدة أمور منها ما يلي:

أ) تعقب الحافظ ابن حجر لشيخه الذهبي قائلاً: " وَإِطْلَاقُ أَنَّهُ لَمْ يُرْوَ هَذَا الْمَتْنُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْدُودٌ" ثم قال: " وَلَكِنْ لِلْحَدِيثِ طُرُقٌ أُخْرَى يَدُلُّ مَجْمُوعُهَا عَلَى أَنْ لَهُ أَصْلًا" ثم شرع في سرد شواهد الحديث ولكن لم يستوعب(٢).

---

**(١) سبقت ترجمة شريك في دراسة إسناد البخاري في المبحث الثاني من الفصل الثاني.**

**(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١).**



ب) متن الحديث رُوي بغير هذا الإسناد وخرّجه كثير من الأئمة غير البخاري كما سبق في تخريج الحديث ومتابعاته وشواهده.

فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه والبيهقي في كتابيه السنن الكبرى والأسماء والصفات والبغوي في شرح السنة واللالكائي في كرامات الأولياء وابن عساكر في معجمه والذهبي في كتبه معجم الشيوخ الكبير وتذكرة الحفاظ وتذهيب الكمال والسير من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-.

وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث معاذ بن جبل-رضي الله عنه-.

وأخرجه البزار والطبراني في الأوسط من حديث عائشة- رضي الله عنها-.

وأخرجه أبو يعلى من حديث ميمونة- رضي الله عنها-.

وأخرجه الطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة-رضي الله عنه-.

وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أنس-رضي الله عنه-.

وأخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس- رضي الله عنهما-.

فاتضح أن متن الحديث رُوي بغير إسناد البخاري وخرّجه كثير من الأئمة المسنِدين.

**٥- قوله: " لا أظنه في مسند أحمد".**

**قلت:** الحديث من طريق أبي هريرة-رضي الله عنه- ليس في مسند أحمد من خلال البحث، والمسند لم يجمع كل الأحاديث، والحديث إن كان الإمام أحمد لم يخرجه، لكن أخرجه الأئمة في كتبهم.



قال الذهبي نفسه-وكأنه يعقب على ما سبق منه في الميزان- : "وليس هو- متن الحديث- في مسند أحمد على كبره"(١).

وقال تلميذه ابن حجر: " لَيْسَ هُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ جَزْمًا"(٢). وكذا جزم الحافظ ابن رجب الحنبلي(٣).

لكن الإمام أحمد أخرج الحديث من طريق السيدة عائشة- رضي الله عنها-(٤).

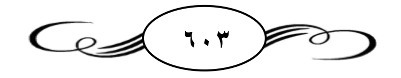
---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي(٣/ ١٩٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١)

(٣) جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣٠)

(٤) أخرج الإمام أحمد في مسنده حديث عائشة رضي الله عنها(٤٣/ ٢٦١) ح٢٦١٩٣ فقال: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَأَبُو الْمُنْذِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، مَوْلَى عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: " قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ أَذَلَّ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ، وَمَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، إِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ وَفَاتِهِ، لِأَنَّهُ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ " وَقَالَ أَبُو الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ، وَقَالَ: أَبُو الْمُنْذِرِ " آذَى لِي " . وقال الأرنؤوط في تعليقه على المسند: حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الواحد مولى عروة، وهو ابنُ ميمون أبو حمزة، قال البخاري في "التاريخ الكبير" ٥٨/٦- ونقله عنه ابن عدي في "الكامل" ١٩٣٩/٥-: منكر الحديث، وذكر له ابنُ عدي هذا الحديث وضعفه، كذلك أبو عامر العقدي، ويعقوب بن سفيان، وأبو أحمد الحاكم، وابنُ معين، والنَّسائى، والعُقيلي، وابنُ الجارود. وقال الدارقطني: متروك، صاحب مناكير، وذكره الحافظ في "اللسان"، ولم يذكره في "التعجيل"، ولا ذكره الحسيني في "الإكمال" وهو على شرطهما، وقد توبع كما سيرد، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح.



**٦- اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار.**

**قلت:** طالعت النسخة اليونينية لصحيح البخاري والتي حوت جميع الفروق بين رواة الصحيح فلم أقف على أي نسخة يروي فيها شريك عن عطاء بن أبي رباح رغم أن الحافظ ابن رجب الحنبلي وضّح أنه وقف على نسخة للبخاري منسوبًا فيها عن عطاء بن أبي رباح(١).

وعلى كل حال فالصحيح عطاء بن يسار، وهو الثابت في جميع نسخ البخاري وروايات الحديث التي وقفت عليها.

وصحح أنه عطاء بن يسار الخطيب(٢) والذهبي(٣) وابن حجر كما في الفتح(٤)، وجميع الأحاديث المسنَدة في غير هذه الرواية دائمًا شريك(٥) يروي عن عطاء بن يسار(٦)، ولم أقف على رواية واحدة في كتب السنة المسنَدة توضح أن شريكًا يروي عن عطاء بن أبي رباح(٧) مباشرة وإنما يروي عنه بواسطة، وعلى فرض أن نسخة من نسخ البخاري أو رواية ما

---

**(١) جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٣٠)**

**(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١).**

**(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٠) ترجمة رقم ٢٤٦٣**

**(٤) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١).**

**(٥) شريك بن أبي نمر مات ١٥٠هـ. الوافي بالوفيات (١٦/ ٨٦).**

**(٦) عطاء بن أبي رباح مات ١١٤هـ. الوافي بالوفيات (٢٠/ ٧٨)**

**(٧) عطاء بن يسار مات ١٠٣هـ. الوفيات لابن قنفذ (ص: ١٠٤).**



جاء فيها " شريك عن عطاء بن أبي رباح" فهذا لا يضر، لأن كلاهما ثقة فحيثما دار الإسناد دار على ثقة.

**<u>وأختم الجواب بأمرين إضافة إلى ما تم ذكره:</u>**

**<u>أولهما:</u>** إن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول وأجمعت على صحة أحاديثهما. وتقرير هذا الإجماع فيما يأتي:

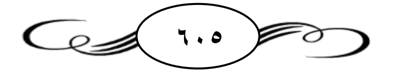
أ) قال الشوكاني في تعقيبه على حديث "الولي": " وَلَا حَاجَة لنا فِي الْكَلَام على رجال إِسْنَاده، فقد أجمع أهل هَذَا الشَّأْن أَن أَحَادِيث الصَّحِيحَيْنِ أَو أَحدهمَا كلهَا من الْمَعْلُوم صدقه، المتلقي بِالْقبُولِ الْمجمع على ثُبُوته، وَعند هَذِه الإجماعات تنْدَفع كل شُبْهَة، وَيَزُول كل تشكيك. وَقد دفع أكَابِر الْأَئِمَّة من تعرض للْكَلَام على شَيْء مِمَّا فيهمَا، وردوه أبلغ رد، وبينوا صِحَّته أكمل بَيَان. فَالْكَلَام على إِسْنَاده بعد هَذَا، لَا يَأْتِي بفائدة يعْتد بهَا. فَكل رُوَاته قد جازوا القنطرة، وارتفع عَنْهُم القيل والقال، وصاروا أكبر من أَن يتَكَلَّم فيهم بِكَلَام، أَو يتناولهم طعن طَاعن، أَو توهين موهن(١).

ب) قال الحافظ ابن حجر: اتِّفَاق النَّاس بعد الشَّيْخَيْنِ على تَسْمِيَة كِتَابَيْهِمَا بالصحيحين، وَمن لَوَازِم ذَلِك تَعْدِيل رواتهما، فَلَا يقبل الطعْن فِي أحد مِنْهُم إِلَّا بقادح وَاضح(٢).

---

**(١) ولاية الله والطريق إليها (ص: ٢١٨)**

**(٢) هدي الساري لابن حجر (١/ ٣٨٤ - ٣٨٥)**



ج) قال ابن الصلاح: جَمِيع مَا حكم مُسلم بِصِحَّتِهِ من هَذَا الْكتاب فَهُوَ مَقْطُوع بِصِحَّتِهِ وَالْعلم النظري حَاصِل بِصِحَّتِهِ فِي نفس الْأَمر، وَهَكَذَا مَا حكم البُخَارِيّ بِصِحَّتِهِ فِي كِتَابه، وَذَلِكَ لِأَن الْأمة تلقت ذَلِك بِالْقبُولِ(١).

د) قال ابن خلدون: إذا وجدنا طعنا في بعض رجال الأسانيد بغفلة أو بسوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث وأوهن منها، ولا تقولنّ مثل ذلك ربّما يتطرّق إلى رجال الصّحيحين، فإنّ الإجماع قد اتّصل في الأمّة على تلقّيهما بالقبول والعمل بما فيهما، وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفعا، وليس غير الصّحيحين بمثابتهما في ذلك، فقد تجد مجالا للكلام في أسانيدها بما نقل عن أئمّة الحديث في ذلك(٢).

هـ) قال الإمام النووي ناقلاً عن أبي عمرو بن الصلاح في جزء له : " ما اتفق البخاري ومسلم على اخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره ثابت يقينا لتلقى الأمة ذلك بالقبول، .....وانما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح"(٣).

---

**(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٨٥)**
**(٢) تاريخ ابن خلدون (١/ ٣٨٩)**
**(٣) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٠)**



فيفهم الباحث من كلام الإمام النووي أن جميع ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج لدراسة إسناده والبحث عنه في قوله" ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح".

و) قال الحافظ السخاوي: أفاد التقي ابن دقيق العيد أن إطباق جمهور الأمة أو كلهم على كتابيهما يستلزم إطباقهم أو أكثرهم على تعديل الرواة المحتج بهم فيهما اجتماعا وانفرادا، قال: مع أنه قد وجد فيهم من تكلم فيه. ولكن كان الحافظ أبو الحسن بن المفضل شيخ شيوخنا يقول فيهم: إنهم جازوا القنطرة، يعني أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيهم.

قال التقي: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على ما قدمناه من استلزام الاتفاق. ووافقه شيخنا(١).

ز) قال ابن حجر: والخبرُ المُحْتَفُّ بالقرائن أنواعٌ:

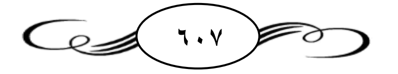
١ - مِنْها: مَا أَخْرَجَهُ الشيخانِ في صَحيحَيْهِما، ممَّا لم يبلغ التواتر، فإِنَّهُ احتفَّتْ بِهِ قرائنُ، منها:

- جَلالتُهُما في هذا الشأن.

- وتقدُّمهما في تَمْيِيزِ الصَّحيحِ على غيرِهما.

---

**(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي(٢/ ٢١)**



– وتلقِّي العلماء لكتابيهما بالقَبُولِ، وهذا التلقِّي وحدَهُ أَقوى في إِفادةِ العِلْم مِن مجردِ كثرةِ الطُّرُقِ القاصرةِ عَنِ التواتر (١).

ح) قال أبو إسحاق الإسفراييني: " أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان – مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها. قال: فمن خالف حكمه خبرا منها، وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمه ; لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول(٢).

ط) ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول(٣).

ي) قال ابن تيمية في معرض مقارنته بين الصحيحين: " ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري، بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه ، وجمهور ما أنكر على البخاري مما صححه، يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج، فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه "(٤).

---

**(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ٦٠)**
**(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٧٣)**
**(٣) مقدمة ابن الصلاح ت عتر (ص: ٢٩)**
**(٤) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (١/ ١٨٥)**



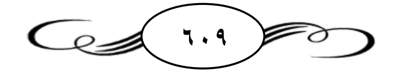
ك) أما الصحيحان فقد اتّفق المحدثون على أَن جَمِيع مَا فيهمَا من الْمُتَّصِل الْمَرْفُوع صَحِيح بِالْقطعِ، وأنهما متواتران إِلَى مصنفيهما، وَأَنه كل من يهون أَمرهمَا فَهُوَ مُبْتَدع مُتبع غير سَبِيل الْمُؤمنِينَ. وَإِن شِئْت الْحق الصراح فقسهما بِكِتَاب ابْن أبي شيبَة وَكتاب الطَّحَاوِيّ ومسند الْخَوَارِزْمِيّ وَغَيرهمَا تَجِد بَينهَا وَبَينهمَا بعد المشرقين(١).

ل) الحَقُّ الَّذِي لا مِرْيَةَ فِيهِ عِندَ أَهلِ العِلمِ بِالحَدِيثِ من المُحَقِّقِينَ، ومِمَّن اهتَدَى بِهَديِهِمْ وتَبِعَهُمْ علَى بَصِيرَةٍ من الأَمرِ: أنَّ أَحادِيثَ "الصَّحِيحَينِ" صَحَيحَةٌ كُلَّها، لَيسَ في وَاحِدٍ مِنها مَطْعَنٌ أو ضَعفٌ. وإنَّما انتَقَدَ "الدَّارَقُطْنِيُّ" وغَيرُهُ من الحُفَّاظِ بَعضَ الأَحادِيثِ. علَى مَعنَى أنَّ ما انتَقَدُوه لمَ يَبلُغْ في الصِّحَّةِ الدَّرَجَةَ العُلْيا الَّتِي التَزَمَها كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُما في كِتابِهِ. وأَمَّا صِحَّةُ الحَدِيثِ في نَفسِهِ فَلَم يُخالِفْ أَحَدٌ فِيها. فَلَا يَهُولَنَّكَ إرْجافُ المُرجِفِينَ وزَعْمُ الزَّاعِمِينَ أنَّ في "الصَّحِيحَينِ" أحَادِيثُ غَيرُ صَحِيحَةٍ. وتَتَبَّعِ الأَحادِيثَ الَّتِي تَكَلَّمُوا فِيها، وانقُدْها علَى القَواعِدِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي سَارَ عَلَيها أَئِمَّةُ أَهلِ العِلمِ، واحكُمْ عن بَيِّنَةٍ. واللهُ الهادِي إِلَى سَواءِ السَّبِيلِ(٢).

م) نقل ابن حجر قول مسلمة في الصلة قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: سمعت العقيلي يقول: لما ألف البخاري كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم فامتحنوه، وكلهم قال:

**(١) حجة الله البالغة (١/ ٢٣٢)**

**(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ط ابن الجوزي (ص: ١٠٣)**



كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة(١).

**ثانيهما:** إن الإمام البخاري استعمل التعديل المقيد في صحيحه، فلم يخرج حديث شيخه خالد بن مخلد القطواني إلا عن سليمان بن بلال فقط، وهذا يعني أنه متقن في سليمان فقط.

قال ابن رجب الحنبلي في شرح العلل: القسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم، وقسمهم ضروبًا فقال في الضرب الثاني: مَن حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ، وذكر منهم إسماعيل بن عياش وبقية بن الوليد وفرج بن فضالة ومعمر بن راشد وخالد بن مخلد القطواني، ثم قال: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال.

ومعنى هذا: أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذكر(٢).

وقال ابن عبدالهادي فقال: وأعلم أن كثيرًا ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون من حديثه عن غيره لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٤)

٢ - شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٢-٧٧٦).



بضبط حديثه، أو لغير ذلك، فيجيء من لا تحقيق عنده، فيرى ذلك الرجل المخرج له في الصحيح قد روى حديثًا عمن خرج له في الصحيح من غير طريق ذلك الرجل، فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، لأنهما احتجا بذلك الرجل في الجملة([1]).

وهذا فيه نوع تساهل، فإن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما، وهذا كما يخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وعلي بن مسهر وغيرهما، ولا يخرجان حديثه عن عبد الله بن المثنى، وإن كان البخاري قد روى لعبد الله بن المثنى من غير رواية خالد عنه([2]).

وهنا في حديث الباب خالدًا يروي عن سليمان بن بلال، بل في جميع رواياته في صحيح البخاري يروي عنه. فزال ما كنا نخشاه من اتهام خالد بالنكارة أو الضعف. والحمد لله رب العالمين.

---

**١ – مثال ذلك: ما وقع من الحاكم –رحمه الله تعالى– في المستدرك فإنه مثلاً يخرج حديثًا من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم يقول على شرط مسلم.**

**وهذا خطأ، فإن سفيان بن حسين مضعف في الزهري، وهو من رجال البخاري تعليقًا ومسلم والأربعة مع أن مسلمًا لم يخرج له عن الزهري، فلا يقال إذًا هو على شرطه كما ذكره الحافظ ابن عبد الهادي فليتنبه لهذه الفائدة العظيمة. والعلم عند الله تعالى.**

**٢ – الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ١٩٤).**



**المبحث الرابع: الباعث للإمام البخاري على تخريج الحديث.**

الحامل للإمام البخاري على تخريج الحديث ما يلي:

**أولاً:** إن الإمام البخاري أعرف برجال كتابه الذين روى عنهم من غيره، لأن الإنسان أعرف بشيوخه من غيره، وإذا تعارض قول البخاري في رجل وقول غيره فالقول ما قاله البخاري، فقد كان نسيج وحده في معرفة علل الحديث وتاريخ الرجال.

قال إِبْرَاهِيْمَ الخَوَّاصَ: " رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ كَالصَّبيِّ جَالِسًا بَيْنَ يَدِي مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ يَسْأَلُهُ عَنْ عِلَلِ الحَدِيْثِ(١).

إن هذا الحديث – حديث الولاية– خرّجه البخاري في " صحيحه " فهو صحيح، ولا يخل بصحته إن كان بعض رجاله قد انتقدوا وهو خالد بن مخلد شيخ البخارى وشريك بن عبد الله، بناءً على ما قعدناه من أن البخاري أعرف برجاله من غيره، حتى لقد قَبَّلَهُ الإمام مسلم بين عينيه لما كشف له عن علة خفية في أحد طرق حديث كفارة المجلس ولقبه بأستاذ الأستاذين(٢)، فلو كان في رواة الحديث ما يخل بالصحة لما أخرجه

---

**(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٤٠٧)**

**(٢) أخرج الحاكم عن أَبي حَامِد الْأَعْمَش قال: سَمِعت مُسلم بن الْحجَّاج وَجَاء إِلَى مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل فَقبل بَين عَيْنَيْهِ وَقَالَ دَعْنِي حَتَّى أقبل رجليك يَا أستاذ الأستاذين وَسيد الْمُحدثين وطبيب الحَدِيث فِي علله وكان في حديث كفارة المجلس، فقال مسلم: فَمَا عِلَّتُهُ؟، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذَا حَدِيثٌ مَلِيحٌ وَلَا أَعْلَمُ فِي الدُّنْيَا فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ ". أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٣)، وذكره ابن حجر في هدي الساري(١/ ٤٨٨).**



البخاري، والحديث وإن كان لم يخرجه مسلم في " صحيحه " ولا أحمد في " مسنده " قد خرجه غيرهما من أئمة الحديث كما سبق في التخريج، ولم ينفرد بالحديث أبو هريرة، فقد رواه غيره من الصحابة منهم عائشة وأبو أمامة وابن عباس وأنس ، ولم يتفرد به رواته فقد روي من طرق أخرى كثيرة مما يؤكد أن للحديث أصلاً، وهكذا يَتَبَيَّنُ لنا أن الحديث لا مطعن يعتد به في سنده. ولله الحمد والمنة.

**ثانيًا:** إن الإمام البخاري كان ينتقي من أحاديث الرجال، فلو سلمنا جدلاً بضعف خالد بن مخلد الذي ضعّف الذهبي به الحديث، فإن الراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن ترد جميع مروياته – ما دام غير متهم بالكذب –، إذ قد يكون مضعفا في حال دون حال ، أو في شيخ دون شيخ ، أو في بلد دون بلد ، أو في حديث معين دون أحاديث أخر ، ونحو ذلك من أنواع التضعيف ، فلا يجوز أن نرد جميع مروياته حينئذ ، بل نقبل حديثه الذي تبين لنا أنه ضبطه وحفظه وأداه كما حفظه ، ونرد حديثه الذي تبين لنا أنه أخطأ فيه ، ونتوقف فيما لم يتبين لنا شأنه ، وهكذا هو حكم التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء ، وليس كما يظن غير المتخصصين أن الراوي الضعيف ترد جميع مروياته. وقد تحقق ذلك هنا فإن الإمام البخاري لم يرو عن خالد بن مخلد في جميع الصحيح إلا عن شيخه سليمان بن بلال.

وهذا هو منهج الأئمة المتقدمين، ومنهج الإمامين البخاري ومسلم صاحبي الصحيحين، ويسمى منهج " الانتقاء من أحاديث الضعفاء " ، يعني



تصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم بالضعف إذا تبين أنهم قد حفظوا هذا الحديث بخصوصه ، تماما كما أننا قد نرد حديث الراوي الثقة إذا تبين أنه لم يحفظ هذا الحديث المعين ، أو خالف فيه من هو أوثق منه وأحفظ . والبحث في المتابعات والشواهد ومن وافق هذا الراوي المتكلم فيه من الرواة الثقات مِن أنفع وسائل التثبت من حفظ الراوي المتكلم فيه لتصحيح حديثه أو تضعيفه.

وهذا ما قرره ابن الصلاح وابن القيم والحازمي حول تخريج البخاري ومسلم عن رواة اتهموا بالضعف.

قال ابن الصلاح مدافعًا عن تخريج الإمام مسلم عن رواة ضعفاء – ومثله يقاس على الإمام البخاري–:

عَابَ عائبون مُسلما بروايته فِي صَحِيحه عَن جمَاعَة من الضُّعَفَاء أَو المتوسطين الواقعين فِي الطَّبَقَة الثَّانِيَة الَّذين لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح أَيْضا، وَالْجَوَاب أَن ذَلِك لأحد أَسبَاب لَا معاب عَلَيْهِ مَعهَا:

أَحدهَا: أَن يكون ذَلِك فِيمَن هُوَ ضَعِيف عِنْد غَيره ثِقَة عِنْده، وَلَا يُقَال إِن الْجرْح مقدم على التَّعْدِيل وَهَذَا تَقْدِيم للتعديل على الْجرْح لِأَن الَّذِي ذَكرْنَاهُ مَحْمُول على مَا إِذا كَانَ الْجرْح غير مُفَسّر السَّبَب فَأَنَّهُ لَا يعْمل بِهِ، وَقد جليت فِي كتاب معرفَة عُلُوم الحَدِيث حمل الْخَطِيب أبي بكر الْحَافِظ على ذَلِك احتجاج صَاحِبي الصَّحِيحَيْنِ وَأبي دَاوُد وَغَيرهم بِجَمَاعَة علم الطعْن

فيهم من غَيرهم، وَيحْتَمل أَيْضا أَن يكون ذَلِك فِيمَا بَين الْجَارِح فِيهِ السَّبَب واستبان مُسلم بُطْلَانه. وَالله أعلم(١).

وقال ابن القيم مدافعًا عن مسلم- وكلامه يقاس على البخاري أيضًا-: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه ؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه ، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة ، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ " انتهى(٢).

وقال الحازمي: قسم الرواة إلى خمس طبقات وجعل الطبقة الأولى مقصد البخاري ، ويخرج أحياناً من أعيان الطبقة الثانية ": فإن قيل : إذا كان الأمر على ما مهدت ، وأن الشيخين لم يودعا كتابيهما إلا ما صح ، فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم ، نحو فليح بن سليمان ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري ، ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم. قلت: أما إيداع البخاري ومسلم " كتابيهما " حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر ، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يُرَدُّ به حديثهم " انتهى.(٣)

**ثالثًا:** إن الإمام البخاري لم يخرج في الصحيح لخالد بن مخلد إلا حديثه عن سليمان بن بلال فقط(٤)، كأنه كان ضابطًا له في توثيقه، وسابرًا لمروياته،

---

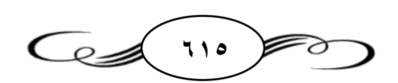
**(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٩٦)**

**(٢) زاد المعاد (٣٦٤/١)**

**(٣) "شروط الأئمة الخمسة " (ص٦٩ - ٧٠)**

**(٤) راجع مرويات خالد بن مخلد في صحيح البخاري وعددها (٣٢) حديثًا منها ما يلي:**

==



فانتقى حديثه عن سليمان بن بلال فحسب، ومن ثمّ اعتمده في الصحيح، والله أعلم.

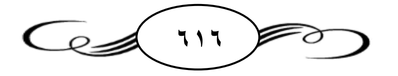
لقد بلغ من دقة البخاري وتأنيه في انتقاء الرواة الذين يحدث عنهم أنه كان لا يسمع من الشيخ إلا رحل إليه وجالسه واختبره وسأل عنه قبل أن يأخذ منه، وقد أكّد الذهبي نفسه هذه الحقيقة في كتابه السير أنّ محمد بن أبي حاتم سمع البخاري يقول: " لَمْ تكن كِتَابتِي لِلْحَدِيْثِ كَمَا كَتَبَ هَؤُلاَءِ.

كُنْتُ إِذَا كَتَبْتُ عَنْ رجلٍ سَأَلْتُهُ عَنِ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ وَنِسْبَتِهِ وَحَمْلِهِ الحَدِيْثَ، إِنْ كَانَ الرَّجُلُ فَهِمًا.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَأَلْتُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَيَّ أَصْلَهُ وَنُسخَتَهُ. فَأَمَّا الآخرُونَ لاَ يُبالُونَ مَا يَكْتُبُونَ، وَكَيْفَ يَكْتُبُونَ".

==

- حديث" إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها.." أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم باب طرح الإِمَامِ المَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيَخْتَبِرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ العلم (١/ ٢٢)ح٦٢
- حديث " صفة وضوء النبي ﷺ" . أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء باب الوضوء من التور (١/ ٥١)ح١٩٩
- حديث "الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ..." أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطب باب النفث في الرقية(٧/ ١٣٣)ح٥٧٤٧
- حديث " اجلس يا أبا تراب". أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب بَابُ التَّكَنِّي بِأَبِي تُرَابٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كُنْيَةٌ أُخْرَى(٨/ ٤٥)ح٦٢٠٤
- حديث " مفاتيح الغيب خمس.." أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {عَالِمُ الغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا} [الجن: ٢٦](٩/ ١١٦)ح٧٣٧٩
- حديث" من تصدق بعدل تمرة..." أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {تَعْرُجُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤](٩/ ١٢٦)ح٧٤٣٠



وَقَالَ محمد بن أبي حاتم أيضًا: سَمِعْتُ العَبَّاسَ الدُّوْرِيَّ يَقُوْلُ: " مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يُحْسِنُ طلبَ الحَدِيْثِ مِثْلَ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ، كَانَ لاَ يدعُ أَصْلاً وَلاَ فرعًا إِلاَّ قَلَعَهُ. ثُمَّ قَالَ لَنَا: لاَ تَدَعُوا مِنْ كَلاَمِهِ شَيْئاً إِلاَّ كَتَبْتُمُوهُ "(١).

**رابعًا:** أن خالد بن مخلد مُضعَّف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط ، أما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه، ومن ثمّ خرّج البخاري له ما وافق فيه الثقات ، لا ما تفرد به كما هو الحال في روايته عن أفلح بن حميد الأنصاري ، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، وفضيل بن سليمان النميري .وقد تنبين في حديث الباب أن الحديث لم ينفرد به خالد بن مخلد ورواه غير أبي هريرة–رضي الله عنه–.

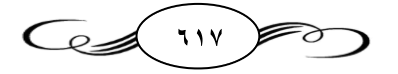
**خامسًا:** إن الإمام البخاري خرّج لخالد بن مخلد لأن الصواب عند البخاري أن خالد مخلد ثقة، وأن تضعيف مَن ضعَّفه مردود عليه كما هو الحال في تخريجه لأحاديث عكرمة مولى ابن عباس.

**سادسًا:** إذا وجد راويًا عند البخاري ضعيفًا وأخرج البخاري حديثه فينظر إلى تخريج البخاري للحديث في موضع آخر أو في تخريج غيره من الأئمة عن غير هذا الراوي الموصوف بالضعف ، فإن العبرة عند البخاري أصل الحديث لا خصوص الطريق.

قال الحافظ ابن حجر: " وَأما الْغَلَط فَتَارَة يكثر من الرَّاوِي وَتارَة يقل، فَحَيْثُ يُوصف بِكَوْنِهِ كثير الْغَلَط ينظر فِيمَا أخرج لَهُ إِن وجد مرويا عِنْده أَو عِنْد

---

**(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٤٠٦)**



غَيره من رِوَايَة غير هَذَا الْمَوْصُوف بالغلط، علم أَن الْمُعْتَمد أصل الحَدِيث لَا خُصُوص هَذِه الطَّرِيق، وَأَن لم يُوجد إِلَّا من طَرِيقه فَهَذَا قَادِح يُوجب التَّوَقُّف عَن الحكم بِصِحَّة مَا هَذَا سَبيله. وَلَيْسَ فِي الصَّحِيح بِحَمْد الله من ذَلِك شَيْء، وَحَيْثُ يُوصف بقلة الْغَلَط كَمَا يُقَال سيء الْحِفْظ أَو له أَو اهام أَو له مَنَاكِير وَغير ذَلِك من الْعبارَات، فَالْحكم فِيهِ كَالْحكمِ فِي الَّذِي قبله ، إِلَّا أَن الرِّوَايَة عَن هَؤُلَاءِ فِي المتابعات أَكثر مِنْهَا عِنْد المُصَنّف من الرِّوَايَة عَن أُولَئِكَ"(١).

ولهذا يرى الحافظ ابن حجر أن يكون تعريف الحديث الصحيح على هذا النحو: " هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل ذي الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا".

ثم قال: "وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك".

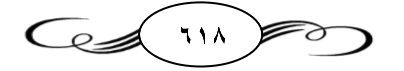
ثم مثل لذلك بحديثين من صحيح البخاري وبين أنه إنما حكم لهما بالصحة باعتبار الصورة المجموعية(٢).

**سابعًا:** الإمام البخاري إذا وجد راويًا تُكلم فيه فإنه ينتقى من أحاديثه ثم ينظر إلى متن الحديث فلا يخرجه إلا في أبواب الفضائل أو الرقاق أو الترغيب والترهيب التي يُترخص فيها ما لا يُترخص في غيرها كأحاديث العقائد والأحكام، فحديث الولاية يتحدث عن الكرامة، ومعلوم لكل ذي لُب

---

**(١) هدي الساري لابن حجر (١/ ٣٨٤)**

**(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٧١)**



أن الكرامة من أحاديث العقائد، فالمتبادر للذهن أنه يخرج الحديث في كتاب التوحيد لا سيما ففيه اثبات صفتي السمع والبصر لله عز وجل، أو يخرجه في كتاب الاعتصام، لكن لم يفعل ذلك وإنما خرّجه في كتاب الرقاق، ولعلّه فعل ذلك لما نسبه البعض لخالد بن مخلد وشريك راويّ الحديث بأنهما ضعيفان. والله أعلم.

**المبحث الخامس: الحامل للإمام الذهبي على تضعيف الحديث.**

الحامل للذهبي على تضعيف حديث الولاية ما سبق ذكره في علل الضعف في المبحث الأول من هذا الفصل، ويضاف لذلك أمور أخرى في شخصية الذهبي العلمية منها ما يلي:

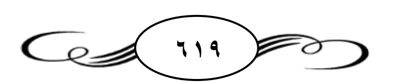
**أولاً:** عقيدته، فإنه كان متأثرًا تأثرًا كبيرًا بشيخه ابن تيمية محاربًا ومتحاملاً على الأشاعرة ، وكما هو معلوم فإن حديث الولاية لا بد فيه من التأويل وهو لا يقول بالتأويل بل يفوض كشيخه ابن تيمية، ولعلّ ذلك أحد الأسباب التي جعلته يرد الحديث في قول رب العزة " وكنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به " لدرجة أن بعض الغلاة حمل هذا الحديث على القول بالاتحاد والحلول([1])، وهذا فهم خطأ، فالله ورسوله بريئان من ذلك،

---

**١ - قولَه: «كنتُ سمعَه»، بصيغة المتكلِّم، يَدُلُّ على أنَّه لم يبق من المتقرِّب بالنوافل إلَّا جسدُه وشبحُه، وصار المتصرِّفُ فيه الحضرةَ الإلهيةَ فحسب، وهو الذي عناه الصوفية بالفناء في الله، أي الانسلاخ عن داوي نفسه، حتى لا يكونَ المتصرِّفُ فيه إلَّا هو. وفي الحديث لمعةٌ إلى وَحْدَةِ الوجود. وكان مشايخُنا مولعين بتلك المسألة إلى زمن الشاه عبد العزيز. أمَّا أنا، فلستُ بمتشدِّدٍ فيها:**

***ومن عَجَبٍ أنَّى أَحِنُّ إليهم ... وأسألُ عنهم دائمًا، وهم معي!**

==



فالحديث واضح في معناه أن العبد ما دام طائعًا لله فإن الله يحفظ جوارحه عن جميع المعاصي ويسخرها جل وعلا لما يرضاه. والله أعلم.

إن الحافظ الذهبي يقرر عقيدة شيخه ابن تيمية بعدم التأويل والأخذ بالظاهر من النصوص في أحاديث الصفات، ومن يراجع مؤلفاته العقدية كالأربعين في صفات رب العالمين والعلو للعلي الغفار يدرك ذلك جيدًا، ومن ثم فأحكامه على الأشاعرة يتوقف فيها ولا تؤخذ بمفردها كحكمه على الآمدي صاحب الأصول فقد قال فيه:

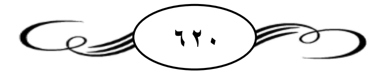
فقد قال فيه الشيخ تاج الدين السبكي: " وَكَانَ شَيخنَا- الذهبي- وَالْحق أَحَق مَا قيل والصدق أولى مَا آثره ذُو السَّبِيل شَدِيد الْميل إِلَى آراء الْحَنَابِلَة، كثير الإزراء بِأَهْل السّنة الَّذين إِذا حضروا كَانَ أَبُو الْحسن الْأَشْعَرِيّ فيهم مقدم الْقَافِلَة، فَلذَلِك لَا ينصفهم فِي التراجم، وَلَا يصفهم بِخَير إِلَّا وَقد رغم مِنْهُ أنف الراغم"([1]).

وقال السبكي مرة أخرى: "وَهَذَا شَيخنَا الذَّهَبِيّ رَحمَه الله من هَذَا الْقَبِيل لَهُ علم وديانة وَعِنْده عَلَى أهل السّنة تحمل مفرط فَلَا يجوز أَن يعْتَمد عَلَيْهِ، ونقلت من خطّ الْحَافِظ صَلَاح الدّين خَلِيل بن كيكلدى العلائي رَحمَه الله مَا نَصه: الشَّيْخ الْحَافِظ شمس الدّين الذَّهَبِيّ لَا أَشك فِي دينه وورعه وتحريه

==

***وتبكيهم عيني، وهم في سوادِها، ... وتَشْتَاقُهم روحي، وهم بين أَضْلُعي. فيض الباري على صحيح البخاري (٦/ ٢٧١).**

**١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ١٠٣)**

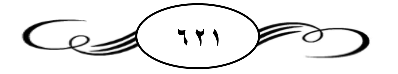


فِيمَا يَقُوله للنَّاس، وَلكنه غلب عَلَيْهِ مَذْهَب الْإِثْبَات ومنافرة التَّأْوِيل والغفلة عَن التَّنْزِيه حَتَّى أثر ذَلِك فِي طبعه انحرافًا شَدِيدًا عَن أهل التَّنْزِيه، وميلاً قَوِيًا إِلَى أهل الْإِثْبَات، فَإِذا ترْجم وَاحِدًا مِنْهُم يطنب فِي وَصفه بِجَمِيعِ مَا قِيلَ فِيهِ من المحاسن ويبالغ فِي وَصفه ويتغافل عَن غلطاته ويتأول لَهُ مَا أمكن ، وَإِذا ذكر أحدًا من الطّرف الآخر كإمام الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزالِيّ وَنَحْوهمَا لَا يُبَالغ فِي وَصفه وَيكثر من قَول من طعن فِيهِ، وَيُعِيد ذَلِك ويبديه ويعتقده دينًا وَهُوَ لَا يشْعر ويعرض عَن محاسنهم الطافحة فَلَا يستوعبها، وَإِذا ظفر لأحد مِنْهُم بغلطة ذكرهَا ، وَكَذَلِكَ فعله فِي أهل عصرنا إِذا لم يقدر عَلَى أحد مِنْهُم بتصريح يَقُول فِي تَرْجَمته وَالله يصلحه وَنَحْو ذَلِك وَسَببه الْمُخَالفَة فِي العقائد. انْتهى.

وَالْحَال فِي حق شَيخنَا الذَّهَبِيّ أَزِيد مِمَّا وصف وَهُوَ شَيخنَا ومعلمنا ، غير أَن الْحق أَحَق أَن يتبع ، وَقد وصل من التعصب المفرط إِلَى حد يسخر مِنْهُ، وَأَنا أخْشَى عَلَيْهِ يَوْم الْقِيَامَة من غَالب عُلَمَاء الْمُسلمين وأئمتهم الَّذين حملُوا لنا الشَّرِيعَة النَّبَوِيَّة، فَإِن غالبهم أشاعرة وَهُوَ إِذا وَقع بأشعري لَا يبقي وَلَا يذر"([1]).

وما أحسن قول الكشميري في شرحه للحديث متعقبًا الذهبي: قوله: (كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يَسْمَعُ بِهِ) ومرَّ عليه الذهبيُّ في «الميزان»، وقال: لولا هيبةُ الجامع لقلتُ فيه: سبحان الله. وكان الذهبيُّ لم يتعلَّم علمَ المنطق. إذا صَحَّ

١ - **طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ١٣).**



الحديثُ، فَلْيَضَعْهُ على الرأس والعين، وإذا تعالى شيءٌ منه عن الفهم، فَلْيَكِلْهُ إلى أصحابه، وليس سبيلُه يُجَرِّحَ فيه(1).

**ثانيًا:** ردّ الحديث بقوله " من منكرات خالد بن مخلد".

والمنكر عند الجمهور: ما رواه الضعيف مخالفًا فيه الثقات(2).

لكن الحافظ الذهبي يريد بالمنكر تفرد الراوي بالحديث لا سيما إذا كان من طبقة شيوخ الأئمة- كخالد بن مخلد هنا من طبقة شيوخ البخاري-، وقد عُرف ذلك من منهجه فقال:

" وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم وحفص بن غِياثٍ: (منكراً) . فإن كان المنفردُ مِن طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ عَلَى ما انفردَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سَلَمة التَّبُوذَكِيّ، وقالوا: (هذا منكر) .

فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة، غَمَزُوه وليَّنوا حديثَه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رَجَع عنها، وامَتَنع مِن روايتها، وجَوَّز على نفسِه الوَهَمَ: فهُو خيرٌ له، وأرجَحُ لعدالته. وليس مِن حَدِّ الثقةِ أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فَمَن الذي يَسْلَمُ مِن ذلك غيرُ المعصومِ الذي لا يُقَرُّ على خطأ!

**قلت:** الإمام أحمد يعتبر التفرد نكارة فكأن الذهبي اعتمد منهج الإمام أحمد.

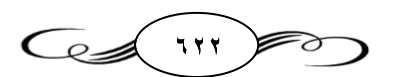
قال الحافظ ابن حجر: هذه اللفظة (له مناكير) يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عُرف ذلك بالاستقراء من حاله(3).

---

**١ - فيض الباري على صحيح البخاري (٦/ ٢٧٠)**

**(٢) شرح نخبة الفكر (٤/ ٢٦)**

**٣ - ينظر: هدى السارى صـ٤٥٣ .**



**الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.**

**أولاً: النتائج:**

من خلال معايشتي مع موقف الحافظ الذهبي من حديث الولاية توصلت إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

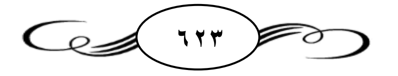
١- صحة حديث الولاية، وأن جميع الانتقادات التي انتقدت على الإمام البخاري في تخريجه لهذا الحديث مردودة، فالقول قول البخاري، مما جعل الباحث يزداد يقينًا في إجماع الأمة وتلقيها بالقبول لجميع أحاديث صحيح الإمام البخاري، والحمد لله الذي جعل في الإجماع عصمة([١]).

٢- مكانة الحافظ الذهبي في علم الحديث ومعرفة الرجال، لا سيما فهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال.

٣- الإمام البخاري استعمل التعديل المقيد في رجال صحيحه الذين روى لهم وخرّج أحاديثهم، فنراه في الصحيح كله لم يخرج حديث خالد بن مخلد القطواني- أقوى أسباب ضعف الحديث عند الحافظ الذهبي- إلا عن سليمان بن بلال، مما يفهم منه أن خالدًا ثقة في سليمان بن بلال فقط، ولذا روى عنه البخاري هذا الحديث وقرابة ثلاثين حديثًا غيره في الصحيح. فزال ما كنا نخشاه من اتهام خالد بالنكارة أو الضعف، وكذا فعل الإمام مسلم في

---

١ - قال تعالى مؤكدًا صحة الإجماع وعاقبة من يتعداه {وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا}[النساء:١١٥].



تخريجه لحديث خالد بن مخلد، وتفطن لذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي.

٤- الإمام البخاري أخرج حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: " من عادى لي وليًا....الحديث" لكن ابن حجر الهيثمي في الكبائر قال: " وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -"([1])، وكذا فعل ابن الملك في مبارق الأزهار([2])، والبخاري لم يخرج حديث أنس - رضي الله عنه- أصلاً، فلعلّ هذا من خطأ النساخ، وأعجب من ذلك فعل ابن تيمية فقد ذكر الحديث في مجموع الفتاوى في عدة مواضع ونسبه للبخاري بزيادة "" فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي "([3]). وهذه الزيادات كلها ليست في متن صحيح الإمام البخاري.

٥- عدم التسرع على تضعيف أي حديث من صحيح البخاري بناءً على ضعف أحد رواته إلا بعد فهم منهج البخاري في صحيحه وقراءة الانتقادات التي انتقدها حفاظ الحديث على صحيح البخاري والأجوبة عليها التي أفادت صحة أحاديث البخاري وكانت خير شاهد على صحة إجماع الأمة وتلقيها بالقبول لجميع أحاديث صحيح البخاري.

---

**١ - الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ١٨٥)**

**٢ - " مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار " لابن الملك ت ٨٠١هـ. طبع دار اللباب(٢ / ٣٣٨).**

**٣- مجموع الفتاوى لابن تيمية(٢/ ٣٤٠)، (٢/ ٣٧١)، (٣/ ٤١٧)، (٥/ ٥١١)، (٦/ ٤٨٤)، (٧/ ٤٤٣)، (٨/ ١٤٤)، (١٠/ ٧)، (١١/ ٧٥)، (١٧/ ١٣٣)، (٢٥/ ٣١٦).**



٦- الحديث الذي يخرجه البخاري في" المسند الصحيح " ليس من السهل الطعن فيه لمجرد ضعف في إسناده، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه لا سيما كحديث الباب الذي كثرت شواهده وطرقها مما جعل الحافظ ابن حجر يجزم بأن للحديث أصلاً خاصة بعد التأكد من صحه بعض شواهده كحديث عائشة ومعاذ وحذيفة فإنهما إذا ضما إلى إسناد حديث أبي هريرة-رضي الله عنه- اعتضد الحديث بمجموعها وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى.

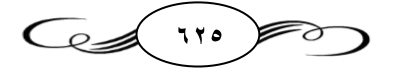
٧- صحة أحاديث الشيخين لا تحتاج إلى النظر مرة أخرى، بل يجب العمل بأحاديثهما مطلقًا ما لم يكن الحديث منسوخًا أو واقعة عين قاصرة على شخص أو حالة معينة ولا تتعدى ذلك.

٨- العبرة عند الإمام البخاري في تخريج حديث الرواة المتكلم فيهم بأصل الحديث لا طريقه أو سنده، فإذا وجدت راويًا تُكلم فيه وأخرج له البخاري فلا بد من النظر في جميع طرق الحديث وشواهده داخل الصحيح لربما أخرج له في موضع آخر. والله أعلم.

٩- ينبه على الباحثين بعدم صحة الاستدلال على ثقة الراوي بإخراج البخاري له، وإنما ينبغي النظر في كيفية إخراج البخاري له، فإن أخرج له حديثًا في الأصول صحيحا لذاته فهذا الذي في أعلى درجات التوثيق، أما من أخرج له في المتابعات أو صحيحا لغيره فهذا يشمله اسم الصدق العام([1])، ولكن قد لا يكون في أعلى درجات التوثيق.

---

**١ - "أشار إلى ذلك ابن حجر في هدي الساري(١/ ٣٨٤ - ٣٨٥)**



١٠- استعمل الإمام البخاري منهج الانتقاء من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، فإذا خرّج عن رواة متكلم فيهم فلا يخرج إلا ما صح من حديثهم، ولا شك أن البخاري أعلم أهل الدنيا برجال الحديث وعلله بالاتفاق.

١١- وجود الغرائب والأفراد في الصحيحين أمر نادر([١])، والغرابة أمر نسبي، فقد يكون حديث ما غريبًا عند إمام ناقد كما قال الحافظ الذهبي هنا عن حديث الولاية، بينما لا يوافقه غيره من الأئمة على ذلك الحكم لوقوفهم على متابعات وشواهد تدفع عن الحديث وصوف الغرابة أو النكارة"، وهذا ما فعله البخاري مع خالد بن مخلد القطواني لكثرة شواهد الحديث ومتابعاته.

١٢- البخاري لم يرو عن أحد إلا بتمييز صحيح حديثه من سقيمه، فلما ترجح عنده صدق خالد بن مخلد القطواني أخرج له، فإن قيل إنما يعرف صدقه وصحة حديثه بموافقة الثقات له، وخالد له مناكير، ومنها هذا الحديث الذي تفرد به ولم يتابعه عليه الثقات، فكيف يكون صحيحاً؟

الجواب: إن معرفة البخاري لصحة حديث الراوي من شيوخه لا تحصل بمجرد موافقة الثقات، وإنما تحصل بأحد أمرين: إما أن يكون الراوي ثقة ثبتًا

---

**١ - نعم الأحاديث التي استغربت في الصحيحين قليلة جدًا، فقد قال الحافظ ابن حجر ردًا على مَن قال: إن الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء، قال: " ليس كذلك، بل فيها قدر مائتي حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء مفرد". النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٦٨)**

**ومعلوم أن هذا العدد في مقابل متون أحاديث الصحيحين التي لا تقل عن ثمانية آلاف حديث مقدار ضئيل جداً لا يتعدى ٢.٥٪. منهج الإمام البخاري (ص: ٢٣٠).**



فيعرف صحيح حديثه بتحديثه، وإما أن يكون صدوقاً يغلط ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطرق أخرى، كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلطه خاص بجهة معينة، أو له أصل كلي يندرج تحته. فلما علم البخاري صدق خالد بن مخلد، وأن متن هذا الحديث ليس فيه شيء يخالف القرآن أو السنة المشهورة أو أصول الشريعة ووجدت له شواهد مما يدل على أن للحديث أصلاً لهذا كله صححه الإمام البخاري.

١٣- البخاري تساهل في رواية هذا الحديث لأنه في الرقاق وفضائل الأعمال وليس في أصول العقائد والتحريم والتحليل، لأن الناظر في متن الحديث يرى تخريجه في كتاب التوحيد أو الاعتصام بالكتاب والسنة لكن فطن البخاري لذلك فأخرجه في الرقاق مما يؤكد أن أحاديث الرقاق والترغيب والترهيب والزهد يُترخص فيها ما لا يُترخص في غيرها. والله أعلم.

١٤- تأثر الحافظ الذهبي بشيخه ابن تيمية تأثرًا كبيرًا في العقيدة مما جعله لا يؤول في أحاديث الصفات حتى في الأحاديث التي يجب فيها التأويل بل اتخذ التفويض في كل شيء، وعُرف ذلك من خلال كتبه العقدية، ولعلّ ذلك أحد الأسباب القوية التي رد الذهبي بها الحديث وإن لم يفصح عن ذلك، فالمفوضة يأخذون بالظاهر ولا يستعملون المجاز مما أدى ببعض الغلاة إلى القول بأن هذا الحديث يُنص على الحلول والاتحاد. ومعاذ الله وحاشا لله. فالله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

١٥- الحافظ الذهبي يتحامل على السادة الأشاعرة عند الترجمة لهم - كما فعل مع السيف الآمدي- فلا ينصفهم، بل إذا وقع في أشعري لا يبقي ولا يذر كما قال تلميذه تاج الدين السبكي.

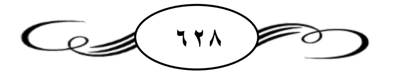
١٦- خالد بن مخلد القطواني شيخ البخاري روى عنه البخاري بواسطة وبغير واسطة وهذا يدل على الأمانة العلمية التي تحلى بها البخاري.

١٧- اتهام الحافظ الذهبي لخالد بن مخلد القطواني بالتشيع لا يضره لأنه لم يكن داعيًا إلى بدعته فلنا صدقه وعليه بدعته كما قرر الذهبي نفسه في مقدمة الميزان عند الترجمة لأبان بن تغلب فكيف يعتبر الذهبي تشيع خالدًا علة في رد حديث أخرجه البخاري في صحيحه؟!

١٨- اتهام الحافظ الذهبي لخالد بن مخلد القطواني بأنه منكر الحديث لا يضره، لأن النكارة عند الذهبي تختلف عن النكارة عند الجمهور، فالذهبي يرى النكارة: تفرد أحد شيوخ الأئمة بالحديث كما نص على ذلك في الموقظة، وسبقه لذلك الإمام أحمد. فالنكارة مخالفة الضعيف للثقات وخالدًا لم يخالف الثقات هنا كما اتضح في البحث.

١٩- خالد بن مخلد القطواني وثقه جمع من الأئمة وأخرج له العلماء الذين اشترطوا الصحة في كتبهم كابن الجارود والضياء والحاكم وابن حبان وابن خزيمة.

٢٠- الغرابة صفة للحديث وليست حكمًا عليه، فتفرد الراوي بالحديث لا يقتضي رد حديثه إلا إذا خالف الثقات، وحديث" إنما الأعمال بالنيات" خير شاهد على ذلك.



٢١- شريك بن أبي نمر الذي ضعف الذهبي به الحديث وقال فيه " ليس بالحافظ" كلام فيه نظر لأن شريكًا ثقة، وقد تعقب ابن حجر الذهبي في لسان الميزان ورمز لشريك بحرف " هـ" التي تفيد عند ابن حجر أن الراوي مختلف فيه والعمل على توثيقه.

٢٢- أبو هريرة -رضي الله عنه- لم ينفرد بالحديث كما قال الذهبي بل رواه غيره كمعاذ وعائشة وميمونة وابن عباس وحذيفة وأنس وكثرت شواهده ومتابعاته حتى قال الحافظ ابن حجر في الفتح: " إن للحديث أصلاً"[١].

٢٣- الحافظ الذهبي ضعّف الحديث قائلاً " لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرّجه من عدا البخاري" وهذا فيه نظر، لأن المتن جاء بغير هذا الإسناد وخرّجه الأئمة كابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي والبغوي والطبراني والبزار وأبي يعلى وغيرهم كما سبق في مبحث تخريج الحديث.

٢٤- الحافظ الذهبي ضعّف الحديث قائلاً " لا أظنه في مسند أحمد" وهذا فيه نظر، لإخراج أحمد للحديث من حديث عائشة رضي الله عنها، ولو فرضنا جدلاً عدم وجود الحديث في مسند أحمد فهذا ليس طعنا يُرد به الحديث، لأن المسند كغيره لم يحو كل الصحيح.

٢٥- الحافظ الذهبي ضعّف الحديث قائلاً " عطاء اختلف فيه هل هو ابن يسار أو ابن أبي رباح" وهذا فيه نظر، فابن أبي رباح لم يرو الحديث لا في

---

**١ - فتح الباري لابن حجر(١١/ ٣٤١).**



البخاري ولا عند غيره، بل الثابت في جميع نسخ البخاري بعد الرجوع لليونينية أنه عطاء بن يسار. والعلم عند الله تعالى.

٢٦- الحافظ الذهبي ضعّف الحديث قائلاً " لغرابة لفظه" وهذا فيه نظر، فالحديث ليس غريبًا بل معناه أن العبد إذا رُزق محبة الله صارت جوارحه تتحرك لمرضاة الله فلا يسمع إلا به ولا يبصر إلا به ولا يبطش إلا به ولا يمشي إلا به، وهذا نظير قوله " مرضت فلم تعدني واستطعمتك فلم تطعمني واستسقيتك فلم تسقني، فالعبد لما صار محبوبًا عند الله كانت الإضافة لله إضافة تشريف، وهذا التأويل يخالف عقيدة الحافظ الذهبي الذي تأثر بشيخه ابن تيمية في بداية أمره. فلا غرابة في لفظ حديث الباب ولا التباس.

**ثانيًا: التوصيات:**

مما أوصي به طلاب العلم والباحثين ما يأتي:

١- تتبع الأحاديث التي انتقدت على الشيخين ودراستها حديثًا حديثًا باستفاضة، لأن الحافظ ابن حجر رده كان إجماليًا وفاتته بعض الأحاديث، فكان لا بد من تفرد كل حديث بالدراسة حتى يطمئن القارئ لصحة ما في الصحيحين، ولا يلتفت لأي متكلم يتكلم في أحاديثهما.

٢- تحقيق أي مخطوط لكبار العلم ينتقد أحاديث الشيخين أو يجيب عن هذه الانتقادات فإن هذا يفيد المدرسة الحديثية فائدة عظيمة، فلقد وقفت بعد الانتهاء من البحث على مخطوط في الحديث تحت عنوان " اظهار ما كان خفيًا من كلام الذهبي في حديث من عادى لي وليا" لمؤلفه: عبد العزيز بن محمد بن الصديق ت١٤١٨هـ-١٩٩٨م بمكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية بالرياض- السعودية تحت رقم الحفظ: ٢٩٢٣-١-ف والرقم التسلسلي: ١٢٣٧٥٦ حديث. فأوصي الباحثين بتحقيق هذا المخطوط فلعلّ فيه نفع كثير.

## فهرس أهم المصادر والمراجع


– القرآن الكريم.

– أبجد العلوم لمحمد صديق خان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢ م.

– أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ، طبعته دار الكتب العلمية – بيروت.

– الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر ٤٦٣ هـ، طبعته دار الإعلام بالأردن، سنة ١٤٢٣ هـ.

– أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، عام ٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

– الأسماء والصفات للبيهقي، مكتبة السوادي، جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

– الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

– الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لسبط بن العجمي، دار الحديث، القاهرة، عام ١٩٨٨م.

– إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، نشر الفاروق الحديثة عام ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

– الإكمال لابن ماكولا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

– إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر
عام :١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م




- الأنساب للسمعاني، طبع دار الجنان الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

- إيضاح المكنون للباباني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

- تاريخ ابن خلدون : دار الفكر، بيروت عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

- تاريخ ابن معين – رواية الدارمي، دار المأمون للتراث بدمشق، ١٤٠٠هـ.

- تاريخ بغداد للخطيب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ

- تاريخ الإسلام للذهبي، دار الكتاب العربي ببيروت، سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

- التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، دار الفاروق الحديثة– القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- تدريب الراوي للسيوطي، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

- تذهيب تهذيب الكمال للذهبي، الفاروق الحديثة عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

- التعديل والتجريح التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي نشر دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض عام ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

- تقريب التهذيب لابن حجر، دار الرشيد، سوريا، سنة النشر ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م



- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- تهذيب التهذيب لابن حجر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- تهذيب الكمال للمزي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، عام ١٩٩٣م.

- الثقات للعجلي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

- الثقات لابن حبان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

- الثقات لابن شاهين، طبع الدار السلفية، الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

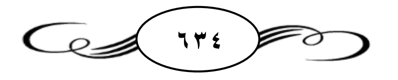
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، دار ابن حزم ، بيروت، عام ١٤١٩ هـ

- الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر الدمشقي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام ١٣٩٢هـ.

- ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.



- رجال صحيح البخاري للكلاباذي ، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

- السلوك في طبقات العلماء والملوك للكندي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، سنة النشر ١٩٩٥م.

- سنن ابن ماجه، دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عام ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م

- سنن الترمذي، دار الحديث بالقاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، عام ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

- السنن الكبرى للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، عام ١٣٤٤ هـ.

- سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار بن كثير بدمشق، سنة النشر ١٤٠٦هـ.

- شرح السنة للبغوي، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن عام ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

- صحيح ابن حبان نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣

- صحيح ابن خزيمة نشر المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

- صحيح البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.



– صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

– صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح نشر دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨

– ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر لابن عبدالهادي دار النوادر، سوريا عام ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

– الضعفاء الكبير للعقيلي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

– الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٠٦ هـ .

– طبقات الحفاظ للسيوطي ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.

– طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، دار هجر ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

– الطبقات الكبرى لابن سعد ، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

– العبر في خبر من غبر للذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت.

– علل الدار قطني، دار طيبة الرياض – الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

– علل الحديث لابن أبي حاتم طبع مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

– العلو للعلي الغفار للذهبي مكتبة أضواء السلف – الرياض، عام ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م



- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، دار الفكر– بيروت، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، دار الرشيد بالجزائر عام ٢٠٠٠م.

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للسخاوي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- فهرس الفهارس للكتاني، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

- فوات الوفيات لصلاح الدين، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٧٣ هـ.

- قطر الولي على حديث الولي للشوكاني، دار الكتب الحديثة – مصر / القاهرة.

- كتاب الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

- كرامات الأولياء للالكائي نشر دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م

-كشف الظنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

- الكاشف للذهبي، دار القبلة للثقافة الاسلامية، جدة، الطبعة الاولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م .

- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، دار الفكر، بيروت، سنة النشر ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م.

- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان



طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م

- لسان الميزان لابن حجر، مؤسسة الأعلمي - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن الجزري، دار صادر بيروت، سنة النشر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- المجروحين لابن حبان ، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ.

- المستدرك على الصحيحين للحاكم ، دار الكتب العلمية - بيروت، عام ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

- مسند أبي يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

- مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

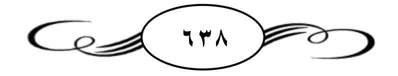
- مسند البزار ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

- معجم الشيوخ لابن عساكر، دار البشائر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

- معجم الشيوخ الكبير للذهبي، مكتبة الصديق، الطائف بالسعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن إليان ، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.

- المعجم الأوسط للطبراني، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ.



- المعجم الكبير للطبراني، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.

- معرفة علوم الحديث للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح لأبي كافي، دار ابن

حزم بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م

- الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، عام ١٤١٢ هـ

- ميزان الاعتدال للذهبي، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

- نزهة النظر لابن حجر، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، مؤسسة الريان – بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- نكث الهميان في نكت العميان للصفدي، دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

- هدية العارفين للباباني، طبع دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان عام ١٩٥١ م.

- الوافي بالوفيات للصفدي، دار إحياء التراث – بيروت – ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م .

